"تقويم تجربة مراقبة منظمات المجتمع المدني للانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥م"

د. حسن مصطفى حسن

مدرس التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان

أولاً: مدخل لمشكلة الدراسة:-

عرفت الإنسانية منذ نشأتها معنى العمل الخيري ومساعدة الإنسان لأخيه الإنسان وجاءت الرسالات السماوية فدعمت تلك النزعة الإنسانية حتى اهتدت الإنسانية إلى آليات يمكن من خلالها تقنين هذا العمل وهي منظمات المجتمع المدني.

ولقد شهد القرن العشرين وبصفة خاصة العقود الأخيرة منه نمواً متسارعاً لهذه المنظمات سواء من حيث الكم أو الكيف حتى أصبحت شريكاً فاعلاً للأنظمة الحاكمة والقطاع الخاص ليس على المستوى القومي فحسب ولكن على المستوى الدولي من خلال منظمات مدنية عالمية.

فالمتغيرات العالمية المعاصرة وبصفة خاصة التحول العالمي نحو النظام الرأسمالي وما صاحبه من تراجع الدولة عن بعض التزاماتها في مجال الرعاية الاجتماعية، وظهور ظواهر حديثة كالعولمة بكل ما تحمله من تبعات ومشكلات لا تستطيع الحكومات بمفردها مواجهتها وكان عليها أن تدعم دور المجتمع المدني ليشاركها في تحمل المسئوليات حتى أصبحت منظمات المجتمع المدني قطاع ثالث يعمل بجانب الحكومة والقطاع الخاص في مجال التنمية وله تأثير على أجندة وسياسات العمل في المجتمع.[١]

وتشتمل منظمات المجتمع المدني على الكثير من المنظمات كالأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية. والجمعيات الأهلية تعد أحد الركائز الأساسية للتنمية في ظل مجتمع الاقتصاد الحر بجانب الدولة والقطاع الخاص، وهو ما أدى إلى التزايد المطرد في عددها في مصر حتى بلغت في نهاية عام ١٩٩٨ (١٤٦٥٧) جمعية تعمل في شتى ميادين العمل الاجتماعي (٧٤%) منها جمعيات رعاية اجتماعية و(٢٦%) جمعيات تنمية اجتماعية[٢] وقد تزايد هذا العدد باطراد حتى وصل عام ٢٠٠٤ إلى ١٧٨٩٩ جمعية.[٣]

كما أن عدد الأحزاب السياسية بدأ منذ أواخر السبعينات من القرن العشرين مع زيادة هامش الحريات وصدور قانون الأحزاب الجديد بدأ في التزايد، ولعل ما شهدته السنوات القليلة الماضية من جهود متسرعة نحو الإصلاح السياسي كان له أثره على تزايد عدد الأحزاب حتى وصلت قبيل الانتخابات التشريعية الأخيرة إلى (٢٢) حزباً سياسياً هي أحزاب (الوطني الديمقراطي، الوفد الجديد، التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، العمل الاشتراكي، الأحرار، العربي، الديمقراطي الناصري، الأمة، مصر الفتاة، الخضر، مصر العربي الاشتراكي، التكافل الاجتماعي، الشعب الديمقراطي، الاتحادي الديمقراطي، العدالة الاجتماعية، الوفاق القومي، مصر ٢٠٠٠، الجيل الديمقراطي، الغد، الدستور، الاجتماعي الحر، شباب مصر، السلام الديمقراطي).[٤]

كما أن النقابات المهنية والعمالية تعد أحد المكونات الأساسية للمجتمع المدني، وقد بلغ عددها (٢٤) نقابة مهنية تضم حوالي (٣.٩) مليون عضو، إضافة إلى (٢٣) نقابة عمالية تضم (٤.١٢) مليون عضو.[٥]

وقد أتاح القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ للجمعيات الأهلية العمل في كافة الميادين عدا الميادين النقابية والعسكرية والحزبية فلم يحدد القانون أغراضها كما كان ذلك في القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤؛ حيث نص القانون على أن "الجمعيات تعمل على تحقيق أغراضها في الميادين المختلفة لتنمية المجتمع وفقاً للقواعد والإجراءات التي يحددها القانون واللائحة التنفيذية".[٦]

وقد قد القانون في لائحته التنفيذية أمثلة لتلك الأنشطة حيث أوضح أنه "تعد من ميادين تنمية المجتمع أية أنشطة تهدف إلى تحقيق التنمية البشرية المتواصلة سواء في ذلك الأنشطة التعليمية أو الصحية أو الثقافية أو الخدمات الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية أو حماية المستهلك أو التوعية بالحقوق الدستورية والقانونية أو الدفاع الاجتماعي أو حقوق الإنسان وغير ذلك من الأنشطة".[٧]

وبذلك شمل القانون المنظمات الدفاعية أو الحقوقية وهو ما ساعد على انتشار وتوسيع نطاق عمل تلك المنظمات خاصة مع التحولات السياسية الأخيرة التي شهدتها مصر.

فبمراجعة المنظور التاريخي للجمعيات الأهلية في مصر نجد أنها مرت بثلاثة أجيال: الجيل الأول هو جيل جمعيات الرعاية الاجتماعية القائمة على أساس الدافع الديني والقيمي والتي تسعى لتقديم يد العون والمساعدة للفئات التي تحتاج للمساعدة، أما الجيل الثاني فهي جمعيات التمكين التي تسعى لمساعدة الفقراء على الاعتماد على أنفسهم من خلال تدريبهم وتأهيلهم لسوق العمل بما يتناسب مع إمكاناتهم أما الجيل الثالث فهو جيل المنظمات الدفاعية أو منظمات التغيير والتي تسعى للتأثير في عملية صنع السياسات العامة والرأي العام لصالح الفئات المهمشة وتعمل هذه الأجيال الثلاثة جنباً إلى جنب، ورغم أن الجيل الثالث حديث النشأة إلا أن ملامحه قد أخذت في التبلور.

فهناك جيل جديد من منظمات المجتمع المدني نشأت أخيراً في بعض البلاد العربية ومن بينها مصر مماثلة لنماذج في المجتمعات الغربية ومن أبرزها المنظمات التطوعية التي تخصصت في الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة وممارسة التنمية وفق المفاهيم الغربية الحديثة وتلك التي نشأت للدفاع عن قضايا معينة بذاتها مثل قضايا البيئة والثقافة الصحية.[٨]

وقنوات المجتمع المدني الدفاعية: هي قنوات للمشاركة السياسية التي تؤثر في صنع السياسيات والقرارات وتساعد على تدريب القيادات المستقبلية، وعلى إدخال أعداد متزايدة من

المواطنين في مجال السياسة القومية وتساعد الحكومة على تحسين أداء النظام السياسي عن طريق جذب انتباهها إلى قطاعات المجتمع المهملة والمتخلفة وبذلك تساعد المنظمات الأهلية على توسيع مجالات الاختيار في صنع القرار على المستوى القومي وتسهم أيضاً في التنمية السياسية للمجتمع عن طريق تطوير البناء القاعدي المدني وخلق أسس للحوار والمداولات العامة كوسيلة لإدماج المواطنين في عملية الديمقراطية.[٩]

فقد برز مفهوم المجتمع المدني أساساً في سياق البحث عن صيغة للانتقال السلمي إلى الديمقراطية في الدول الشمولية والتسلطية، وعنى هذا المفهوم أولاً بانتزاع فضاء للنمو التلقائي للروابط التحتية للمجتمع وتحقيق حد أدنى من الاستقلالية لهذه الروابط بعيداً عن سطوة الدولة وإيجاد بنيات يمكنها الدفاع عن الفرد والجماعات الصغيرة ضد توحشها وأخيراً تمكين المجتمع المنظم تلقائياً في روابط إرادية من إعادة صياغة الدولة بما يعزز الحرية ويضمن النمو المنهجي للمجتمع ككل في ضوء التوافقات والصور والرؤى التي تتطور عضوياً وتنطلق جدلياً في الفضاء الاجتماعي والسياسي.[١٠]

وتعد منظمات المجتمع المدني بمثابة مدارس حقيقية لتربية المواطنين على مهارات العمل الجماعي وممارسة الديمقراطية وبناء جماعات الضغط وغرس قيم المشاركة والاعتراف بالآخر والنقد والقدرة على طرح البدائل والتأثير في السياسات العامة.[١١]

وتركز الأنشطة الدفاعية لمنظمات المجتمع المدني على الوظائف التالية:[١٢]

- العمل بشكل مباشر أو غير مباشر للتأثير على القرارات والسياسات العامة (مثل: العمل على زيادة ميزانية السياسات الصحية والتعليمية).
- مساندة حقوق بعض الفئات أو القطاعات (مثل: حقوق المرأة).
- مساندة مصالح الجمعيات المحلية.
- رقابة الحكومة.
- تنمية فكرة المواطنة ودعم الثقافة المدنية.
- العمل على تعميق علاقات القطاع المدني واجتذاب المنظمات الأهلية للعمل معاً.
- تغيير الاتجاهات المجتمعية والسلوكيات إزاء بعض الممارسات السلبية.
- العمل على تغيير أجندة الرأي العام لوضع بعض القضايا المهمة في محور اهتمامه (كقضايا حقوق المواطنة، أطفال الشوارع).

- ممارسة رقابة اجتماعية على السياسات العامة وتنفيذها.[١٣]

وفي إطار هذا الدور الدفاعي قامت منظمات المجتمع المدني في مصر بمراقبة الأداء الحكومي ومن بين ذلك مراقبة الانتخابات التشريعية.

وكانت التجربة الأولى لمراقبة منظمات المجتمع المدني للانتخابات في مصر هي تجربة اللجنة المصرية لمراقبة الانتخابات التي تشكلت في عام ١٩٩٥ لمراقبة انتخابات مجلس الشعب من سبع منظمات تعمل في مجال حقوق الإنسان والحريات كان أبرزها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ومركز المساعدة القانونية، ومركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، وكانت مؤسسات المجتمع المدني الدفاعية لم تزل غضة لذا اتسمت التجربة بكل ما تتميز به التجارب الأولى لأي شيء بالأخطاء والعثرات فجاءت أعمالها متواضعة من حيث الكم إذا لم تصل نسبة الدوائر التي جرت مراقبتها أكثر من ١% من إجمالي الدوائر الانتخابية.[١٤]

ومنذ تلك التجربة وعلى مدى عشر سنوات ازدادت منظمات المجتمع المدني الدفاعية كماً ونوعاً وأصبح لها حضور ملموس في المجتمع وأصبحت مراقبة الانتخابات واحدة من المعالم المهمة التي تميز عالم اليوم وأصبح لها أصول ومعايير دولية إضافة للحراك السياسي الملحوظ في مصر في السنوات الأخيرة منذ أواخر ٢٠٠٤ فظهر لمنظمات المجتمع المدني دور واضح في مراقبة استفتاء تعديل الدستور ٢٥ مايو ٢٠٠٥ وانتخابات الرئاسة ٢٠٠٥، وكذلك في مراقبة أغلب اللجان في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٥ بل وفي صور تحالفات لمنظمات المجتمع المدني.[١٥]

فقد سمحت اللجنة العليا للانتخابات التشريعية ٢٠٠٥ لمنظمات المجتمع المدني بالمرقابة على الانتخابات من داخل وخارج اللجان وإن كانت قد وضعت بعض الشروط التي كان أبرزها أن يتم ذلك بالتنسيق مع المجلس القومي لحقوق الإنسان وهو ما كان محل تحفظ منظمات المجتمع المدني بيد أن الواقع العملي قد أكد قيام وزارة العدل والمجلس القومي لحقوق الإنسان بإصدار بطاقات مراقبة لكامل ولجميع الأسماء التي أوردتها منظمات المجتمع المدني طبقاً للكشوف الواردة منهم في هذا الشأن.[١٦]

وهناك العديد من الدراسات التي أوضحت الدور الدفاعي لمنظمات المجتمع المدني وتأثير منظمات المجتمع المدني على التحول والإصلاح الديمقراطي والسياسي بصفة عامة.

فهناك دراسة بول كذر Paul Kaiser (١٩٩٤):

والتي استهدفت التعرف على الأبعاد الثقافية والدولية للمجتمع المدني في أفريقيا ومن أهم نتائجها أن منظمات المجتمع المدني تمثل ظاهرة على المستوى العالمي يجب أن تفهم من خلال

الإطار المحلي والقومي واتضح أن معظمها تشارك الدولة في وضع السياسات وتحقيق التحول الديمقراطي.[١٧]

ودراسة ريتشرد هارود Richard Harwood (١٩٩٤):[١٨]

استهدفت قضية الإصلاح والبدائل المطروحة من قبل المجتمع المدني وتوصلت إلى عدة نتائج لعل من أهمها أن منظمات المجتمع المدني تعد وسيلة هامة في مساعدة الناس في التعبير عما يحتاجون وتفسح لهم المجال للمشاركة في السياسة العامة.

كذلك دراسة سوزان دلكتش Susan Dicklich (١٩٩٥):[١٩]

حاولت التعرف على أوجه التحول الديمقراطي في أوغندا وبشكل خاص الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في هذا التحول وقد اتضح من نتائج الدراسة أن المؤسسات غير الحكومية تؤثر إيجابياً في هذا التحول إلا أن هناك عوامل تؤثر على فاعليتها في الضغط تجاه التحول الديمقراطي منها ما يرجع للنظام السياسي ومنها ما يرجع لقيود ومعوقات متعلقة بتأسيس منظمات المجتمع المدني بالإضافة لعوامل متعلقة بالعمل داخل تلك المنظمات.

ودراسة لارس بتر (١٩٩٧):[٢٠]

استهدفت الكشف عن طبيعة العلاقة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية وتوصلت إلى أن العلاقة تتسم بنظرة الشك والقلق المتبادلة ورغبة الحكومة في السيطرة على تلك المنظمات وإن كان الوضع أخذ في التحسن التدريجي في العلاقات بينهم.

دراسة أحمد عبد الغني (١٩٩٧):[٢١]

وقد استهدت التعرف على طبيعة المشاركة داخل المجتمع المدني ومستوى الديمقراطية داخل منظمات المجتمع المدني وتأثير ذلك على انخراط أعضاء تلك المؤسسات في الأمور السياسية، وتوصلت الدراسة إلى أنه رغم التأثير الإيجابي للممارسة الديمقراطية داخل منظمات المجتمع المدني على اتجاهات وانخراط أعضائها في الحياة السياسية إلا أن تلك الممارسة الديمقراطية ما زالت محدودة داخل منظمات المجتمع المدني.

دراسة محمود عودة (٢٠٠٠):[٢٢]

وقد شملت عدد من الأقطار العربية (اليمن، سوريا، الأردن، موريتانيا) واستهدفت دراسة ووصف واقع ومستقبل منظمات المجتمع المدني العربية في تلك الدول، واتضح من نتائج الدراسة أن الدولة لا تهتم كثيراً بالسيطرة على الجمعيات العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية في حين

تسعى للهيمنة على المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان والحريات والثقافة وأن أغلب منظمات المجتمع المدني في تلك الدول ليس لها علاقة بالمنظمات الأجنبية.

دراسة توماس كاروزرس Thomas Carethers (٢٠٠٠):[٢٣]

وتحاول هذه الدراسة دراسة تأثير القوى السياسية المختلفة على صنع السياسات العامة وخاصة المرتبطة منها بالمرأة في شيلي وقد اتضح من نتائج الدراسة أن السلطة التنفيذية والتشريعية وكذلك منظمات المجتمع المدني لهم دورهم الواضح في صنع السياسات العامة للمجتمع.

كما توصلت دراسة بيل ستيورت (٢٠٠٠)[٢٤] التي استهدفت الكشف عن تأثير جماعات الضغط في التأثير على أعمال اللجان البرلمانية وتغيير السياسة العامة إلا أن جماعات الضغط التي تشارك في أعمال هذه اللجان يكون لها دور واضح في الدفاع عن مصالح فئات معينة وفي التأثير في السياسات العامة لصالحهم.

دراسة بول بروستين، أبريل لنتون Paul Brstein, April Linton (٢٠٠٢):[٢٥]

استهدفت الدراسة الكشف عن مدى تأثير الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والحركات الاجتماعية على السياسات العامة وعلاقة منظمات المجتمع المدني بالناخبين وأثر ذلك في تأثيرهم على رسم السياسات العامة وكشفت نتائج الدراسة على أن منظمات المجتمع المدني تؤثر بشكل كبير في صنع السياسات العامة وأن الأحزاب السياسية لا تختلف في تأثيرها كثيراً عن باقي منظمات المجتمع المدني، وأن منظمات المجتمع المدني تتعاون مع الناخبين في تنفيذ الاتفاقيات التي تمت بينهم وبين المرشحين أثناء الحملة الانتخابية وهو ما يزيد من تأثيرهم على السياسات العامة.

ويشير التراث البحثي المعروض سابقاً إلى تأثير منظمات المجتمع المدني الإيجابي في عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي وفي الحياة السياسية بصفة عامة ورغم ذلك لا توجد أي من الدراسات السابقة – في حدود علم الباحث تناولت بالتقويم دور منظمات المجتمع المدني في مصر في التحول والإصلاح الديمقراطي في مصر وبصفة خاصة في مراقبة الانتخابات التشريعية ٢٠٠٥ رغم أنه تعد أحد الأنشطة الدفاعية الهامة والحديثة لمنظمات المجتمع المدني وهو ما أوجد الحاجة لتلك الدراسة للوقوف على واقع تلك التجربة في محاولة لتدعيمها مستقبلاً.

وبناء على ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في القضية الرئيسية التالية:

"هل استطاعت تجربة مراقبة منظمات المجتمع المدني للانتخابات التشريعية ٢٠٠٥ تحقيق المستهدف منها؟".

وينبثق عن هذه القضية مجموعة من القضايا الفرعية تتحدد فيما يلي:

(١) هل توافر العنصر البشري (كماً وكيفياً) بمنظمات المجتمع المدني لمراقبة العملية الانتخابية؟

(٢) ماهي الوسائل التي اعتمدت عليها منظمات المجتمع المدني في مراقبة العملية الانتخابية.

(٣) ما هي الإيجابيات والسلبيات التي تم رصدها من خلال مراقبة الانتخابات التشريعية.

(٤) ما هي إيجابيات وسلبيات تجربة مراقبة المجتمع المدني للانتخابات التشريعية.

ثانياً: أهداف الدراسة:-

(١) تحديد مدى نجاح تجربة مراقبة منظمات المجتمع المدني للانتخابات التشريعية في تحقيق أهدافها؟

(٢) تحديد العوامل الإيجابية والسلبية التي أثرت على عملية مراقبة منظمات المجتمع المدني للانتخابات التشريعية.

(٣) محاولة التوصل لمجموعة من المحكات التي تفيد في تفعيل مراقبة منظمات المجتمع المدني للانتخابات التشريعية القادمة.

ثالثاً: فروض الدراسة:-

الفرض الأول:-

توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كفاية مراقبي منظمات المجتمع المدني وفاعلية مراقبة تلك المنظمات للانتخابات التشريعية.

ويمكن قياس الكفاية من خلال المتغيرات التالية:

(١) توافر العدد الكاف من المراقبين.

(٢) أساليب زيادة عدد المراقبين.

الفرض الثاني:-

توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كفاءة منظمات المجتمع المدني وزيادة فاعلية مراقبة الانتخابات التشريعية.

ويمكن قياس الكفاءة من خلال:

(١) الخبرات السابقة للمراقبين.

(٢) الدورات التدريبية للمراقبين.

(٣) وسائل المراقبة.

رابعاً: المنطلق النظري للدراسة ومفاهيمها:-

(١) مفهوم التقويم:- Evaluation

عرف التقويم بأنه مقياس درجة نجاح برنامج أو مشروع معين في إنجاز أهدافه المحددة مسبقاً.(٢٦)

وعرف أيضاً على أنه استخدام الأسلوب العلمي في تقدير ومراقبة ومن ثم تحسين كفاءة وفاعلية برامج الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات.(٢٧)

وكذلك عرف أيضاً بأنه تلك العملية التي تستهدف قياس مدى تقدم البرنامج ونقاط القوة والضعف وتأثير وفعالية البرنامج وهو ما يساعد في صنع القرارات وتحسين الأداء.(٢٨)

كذلك عرف بأنه تلك العملية التي تساعد على معرفة ما تم تحقيقه من أهداف ومعرفة الظروف والأسباب التي ساعدت على تحقيقها والصعوبات التي حالت دون تحقيق بعض منها واقتراح مؤشرات تحسين العمل والمساهمة في التطوير.(٢٩)

وعرفه قاموس الخدمة الاجتماعية بأنه "عملية اجتهادية لحساب القيمة المادية أو تقدير لقيمة شيء، وفي الخدمة الاجتماعية هو قياس أو تقدير إلى أي مدى حقق التدخل أو المشروع أو البرنامج أغراضه وأهدافه؟ وما هي بالتحديد أسباب نجاح أو فشل التدخل أو البرنامج أو المشروع؟ والإجابة على هذين السؤالين تستخدم لإعادة تحديد بدائل أساليب التدخل أو بدائل البرنامج أو إعادة تحديد الأهداف والأغراض نفسها.(٣٠)

كما عرف بأنه عملية إصدار حكم على قيمة الأشياء أو الموضوعات أو الأفكار بهدف اتخاذ قرارات أو إجراءات عملية بشأنها من حيث تبنيها مع تعديلها أو تصحيحها وتخليصها من نقاط الضعف فيها أو رفضها والعدول عنها.(٣١)

ويقصد بالتقويم في تلك الدراسة:

١- تقدير مدى تحقيق عملية مراقبة منظمات المجتمع المدني للانتخابات التشريعية ٢٠٠٥ لأهدافها.

٢- تحديد الظروف والأسباب التي ساعدت على نجاح تلك التجربة وكذلك الصعوبات التي حالت دون تحقيقها لبعض أهدافها.

٣- اقتراح مؤشرات لتحسين العمل والمساهمة في تطوير تلك التجربة مستقبلاً.

(٢) مفهوم المراقبة:- Probation or Monitoring

يعرف معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية المراقبة بأنها تقييد لأي تعبير أو تصرف يخالف القوانين أو القواعد والآداب العامة، والمراقب هو شخص يكلف بالإشراف على العاملين في الوحدة الإدارية أو الإشراف على العملاء في المشروعات الاجتماعية.(٣٢)

كما تعرف المراقبة بأنها مجموعة الأعمال التي تعنى بترتيب الجهود المبذولة وضبطها طبقاً لمتطلبات الخطط السابق وضعها.(٣٣)

وعرفت أيضاً بأنها ذلك النشاط الذي يقوم به فرد أو وحدة تنظيمية مسئولة عن الملاحظة المستمرة للأداء وقياس ومقارنة النتائج الفعلية بالمعايير الموضوعة مقدماً وتحديد الانحرافات السلبية عن هذه المعايير أو توقعها وتحديد أسبابها ثم تحديد أنسب الإجراءات التخصصية التي تحقق الاستخدام الأفضل للموارد.(٣٤)

وكذكل عرفت بأنها مقارنة الخطط الموضوعة بما تحقق من نتائج معينة بحيث تتضمن هذه المقارنة الكم والكيف والزمن والتكلفة وكذلك الإجراءات للكشف عن الانحرافات أو الأخطاء التي وقعت أثناء التنفيذ والعمل على معالجة هذه الانحرافات واتخاذ الاحتياطات الواجبة لمنع حدوثها مستقبلاً.(٣٥)

ويقصد بالمراقبة في تلك الدراسة:

١- هو ذلك النشاط الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني للإشراف على مدى سير العملية الانتخابية وفق القواعد والقوانين المنظمة لها.

٢- ويتضمن ذلك مقارنة واقع سير العملية الانتخابية بالقواعد والمعايير والخطط المحددة مسبقاً.

٣- ويتم الكشف عن الانحرافات أو الأخطاء التي وقعت أثناء تنفيذ العملية الانتخابية سواء من قبل الدولة وأجهزتها أو رجال القضاء أو المرشحين أو الناخبين.

٤- يجب أن يلتزم المراقبون أثناء قيامهم بتلك العملية الحياد التام بعيداً عن أي انتماءات حزبية أو عقائدين أو عرقية.

(٣) مفهوم المجتمع المدني:- Civil Society

عرف المجتمع المدني بأنه الوعاء الذي يضم كافة المؤسسات والمنظمات المجتمعية فهو مرادف للمجال الاجتماعي الذي يشمل العديد من المنظمات والروابط وغيرها من أشكال التنظيم الاجتماعي المرتبط بكل ما هو خاص بالفرد.[٣٦]

وكذلك عرفت منظمات المجتمع المدني بأنها تلك المنظمات المسجلة، الخاصة، المستقلة، غير الربحية.[٣٧]

وهناك من يعرفه على أنه مجموعة من الأنشطة المنظمة التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات لأداء خدمات معينة أو محاولة التأثير على المجتمع وتحسينه وهو بذلك لا يشمل الحكومة أو قطاع الأعمال.[٣٨]

وعرف أيضاً على أنه إطار يضم مجموعة من المنظمات تهتم بتحقيق المصالح والاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمواطنين والمدافعة عن حقوقهم والتدخل في صنع القرارات المرتبطة بهم.[٣٩]

وكذلك عرف بأنه التنظيمات والمنظمات الأهلية والشعبية والطائفيه سواء أكانت أهدافها اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو ثقافية والتي قد تقتصر على أعضائها أو تمتد للآخرين وتعمل مستقلة عن سلطة الدولة ولها استقلاليتها وتعتمد على العضوية والمشاركة الحرة التطوعية ولها بنائها التنظيمي وهيكلها الإداري الحر والقدرة على المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات.[٤٠]

ومن ثم يمكننا في النهاية تحديد المقصود بمنظمات المجتمع المدني فيما يلي:

١- أنها منظمات تتكون من مجموعة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين.

٢- يغلب على عملها سمة التطوع.

٣- لها هيكل مؤسسي منظم وإدارة ذاتية واستقلال إداري نسبي عن الحكومة.

٤- لها استقلال نسبي وعدم اعتماد تمويلها على الحكومة.

٥- ليس هدفها الربح وإذا حققت ربحاً فيتجه إلى الهدف الأساسي الذي قامت من أجله وهو إما خدمة لأعضائها أو النفع العام.

٦- تتعدد أهداف تلك المنظمات فتشمل أهداف اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية وإن كانت الدراسة الحالية ستركز على المنظمات الدفاعية أو الحقوقية.

خامساً: الإجراءات المنهجية للدراسة:-

١- نوع الدراسة:-

تعد هذه الدراسة من الدراسات التقويمية التي تستهدف الكشف عن مدى تحقيق منظمات المجتمع المدني لأهدافها في مراقبة العملية الانتخابية والسلبيات والإيجابيات التي صاحبت تلك التجربة.

٢- المنهج المستخدم:-

استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة لأعضاء بعض منظمات المجتمع المدني التي اشتركت في مراقبة العملية الانتخابية، وكذلك بعض الأحزاب السياسية.

٣عينة الدراسة:-

طبقت الدراسة على مراقبي الانتخابات التشريعية ٢٠٠٥ من أربع منظمات مجتمع مدني شاركت في مراقبة الانتخابات ومقرهم محافظة القاهرة وهي (مركز الأرض، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، جمعية النهوض بالمشاركة المجتمعية، نقابة المحامين)، وثلاثة أحزاب هم (الأحرار، العمل، مصر العربي الاشتراكي).وبلغ حجم العنية (٧٠) مفردة تشمل (٤٠) مفردة من منظمات المجتمع المدني التي راقبت الانتخابات، (٣٠) مفردة من أعضاء الهيئة العليا للأحزاب السياسية كما يلي:

جدول (١) يوضح توزيع المبحوثين

م	منظمات المجتمع المدني التي راقبت الانتخابات	العدد	م	الأحزاب السياسية	العدد
١	مركز الأرض	١٠	١	الأحرار	١٠
٢	مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان	١٠	٢	العمل	١٠
٣	جمعية النهوض بالمشاركة المجتمعية	١٠	٣	مصر العربي الاشتراكي	١٠
٤	نقابة المحامين	١٠			
	المجموع	٤٠		المجموع	٣٠

٤- أساليب وأدوات جمع البيانات:-

استمارة استبار لمراقبي منظمات المجتمع المدني وأعضاء الهيئة العليا أو هيئة المكتب للأحزاب السياسية وقد تم إجراء صدق إحصائي للأداة باستخدام معامل ارتباط العبارة بالدرجة الكلية وجاء معامل الصدق (٠.٨٩) وهو يبين أن الاستمارة على درجة عالية من الصدق، كذلك تم إجراء ثبات إحصائي باستخدام معامل ألفا – كرونباخ للاستمارة وبلغ معامل الثبات (٠.٩١) وهو مستوى مناسب للثبات الإحصائي، وبذلك تتمتع الإدارة بدرجة عالية من الصدق والثبات ويمكن الاعتماد على نتائجها.

وقد تم تطبيق الاستمارة في الفترة من ٢٠٠٥/١٢/١٥ حتى ٢٠٠٦./١/٣٠

٣- منظمات المجتمع المدني والانتخابات التشريعية:-

قدمت مصر للإنسانية أقدم النظم التشريعية والإدارية فقد نشأت فيها أقدم حكومة منظمة في التاريخ كما نشأت فيها الحياة البرلمانية وتطورت منذ وقت طويل بدأ من المجلس العمالي (١٨٢٤-١٨٣٧) ثم مجلس المشورة (١٨٢٩) ثم مجلس شورى النواب (١٨٦٦-١٨٨٢)، مجلس شورى القوانين (١٨٨٣-١٩١٣)، الجمعية التشريعية (١٩١٣-١٩١٤)، المجالس النيابية في ظل دستور ١٩٢٣ ثم دستور ١٩٣٠، ثم دستور ١٩٥٦ وظهور مجلس الأمة في ضوءه ثم دستور ١٩٥٨، ١٩٦٤ وأخيراً دستور ١٩٧١.[٤١]

وفي عام ١٩٧٩ أجريت أول انتخابات تشريعية في مصر على أساس حزبي بعد إلغاء الأحزاب السياسية في مصر عقب ثورة ١٩٥٢ شاركت فيها عدة أحزاب سياسية تكونت بعد صدور قانون الأحزاب السياسية في عام ١٩٧٧، وفي عام ٢٠٠٠ أجريت أول انتخابات تشريعية لمجلس الشعب تحت الإشراف الكامل للقضاء وهو ما أدى لنجاح عدد غير قليل من القوى السياسية الفاعلة في المجتمع المصري سواء من القوى الحزبية أو المستقلين.[٤٢]

ويتضمن اختصاصات مجلس الشعب ما يلي:

١- تشريع وسن القوانين التي تنظم أوجه الحياة في مصر.

٢- الموافقة على موازنة الدولة وإدخال التعديلات عليها.

٣- الرقابة على أعمال الحكومة للتأكد من أنها تقوم بواجباتها في ظل القانون وتخدم المصلحة العامة.

٤- إقرار الاتفاقيات والمعاهدات بين مصر والدول الأخرى.

٥- الموافقة على إعلان حالة الحرب أو الطوارئ.[٤٣]

وحدد القانون عدد الدوائر الانتخابية البرلمانية بمائتين واثنين وعشرين دائرة (٢٢٢) دائرة ويقوم الناخب في كل دائرة بانتخاب عضوين من بين المرشحين الذين تقدموا في هذه الدائرة، ولك ناخب لديه الحرية التامة في اختيار المرشحين الذين يعتبرهما الأصلح لتمثيل الدائرة في مجلس الشعب.[٤٤]

وقد شهدت مصر تطور كبير في السنوات القليلة الماضية في مجال الإصلاح السياسي لعل أهم معالمها هي مبادرة رئيس الجمهورية يوم ٢٦ فبراير ٢٠٠٥ بطلبه تعديل المادة ٧٦ من الدستور المتعلقة بطريقة انتخاب رئيس الجمهورية ليصبح بالاقتراع السري العام المباشر بين المرشحين بدل من الاستفتاء العام على مرشح واحد وهو ما تم بالفعل، وصدر القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية وأهم ما جاء في هذه التعديلات إنشاء لجنة عليا للانتخابات برئاسة وزير العدل وعضوية ثلاثة من رجال القضاء وستة من الشخصيات العامة غير الحزبية، وكذلك غمس الناخب لإصبعه في مواد غير قابلة للإزالة إلا بعد ٢٤ ساعة على الأقل وذلك لضمان عدم إدلاءه بصوته في لجنة أخرى، كذلك القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل قانون ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب وكذلك ١٧٦ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام القانون ١٢ لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى وذلك لتعزيز الممارسة الديمقراطية للشعب، ثم القانون رقم ١٧٧ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ للأحزاب السياسية.[٤٥]

وقد أدت تلك التعديلات لتزايد الحراك السياسي في المجتمع وأثرت على كل القطاعات وخاصة الإعلام ولا سيما التابع منه للدولة حيث أصبح مطالباً بالحياد وعرض الرأي والرأي الآخر والمواقف والرؤى السياسية المختلفة.[٤٦]

وقد أجريت انتخابات مجلس الشعب الأخيرة ٢٠٠٥ على ثلاثة مراحل كل مرحلة شملت عدة محافظات؛ المرحلة الأولى: ٩ نوفمبر ٢٠٠٥ وشملت (القاهرة، الجيزة، المنوفية، بني سويف، المنيا، أسيوط، مطروح، الوادي الجديد)، المرحلة الثانية: ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٥ وشملت (الإسكندرية، البحيرة، الإسماعيلية، بورسعيد، السويس، القليوبية، الغربية، الفيوم، قنا)، المرحلة الثالثة: ١ ديسمبر ٢٠٠٥ وشملت (الدقهلية، الشرقية، كفر الشيخ، دمياط، سوهاج، أسوان، البحر الأحمر، شمال سيناء، جنوب سيناء).[٤٧]

ونلاحظ أن منظمات المجتمع المدني كانت لها تأثيرها الواضح في عملية التحول الديمقراطي وقبل الدخول في تفاصيل ذلك لابد أن نوضح أن العلاقة ما بين السياسي والمدني في المجتمع المصري تأخذ أحد الأنماط الثلاثة الآتية:

- **النمط الأول:** ينهض على الفصل الصارم بين المدني والسياسي وأهمية هذا النمط تكمن في كونه التيار الرئيسي للحياة المدنية العامة في مصر حتى الآن كما في المنظمات غير الحكومية على اتساعها، ولقد استقل هذا النمط عن الرقابة الحكومية أو التدخل المباشر واليومي للمؤسسات الحكومية، فالقوة الدافعة الحقيقية لاستمارهر هي الخوف من السياسة والنظر إليها بشك واحتراس ليس بين المواطنين العاديين فحسب، بل وبين القيادات المدنية العامة كذلك الدولة لا يمكنها القضاء على النزعة الطبيعية لنشوء قيادات لنشاط النفع العام بل لقد رحبت بهذا النوع من القيادات.
- **النمط الثاني فهو السياسي الحكومي:** وقيادات تلك المنظمات غير الحكومية بعضهم يتولى وظائف سياسية مباشرة ويدينون جميعاً بالولاء للدولة ويمكن تحريكهم عند اللزوم لصالح الدولة بالطبع خاصة أثناء الانتخابات.
- **النمط الثالث:** فهو المنظمات ذات الأفق السياسي المستقل أو المراوغ أو المعارض وهذا النمط هو الذي يوفر في الوقت الحاضر قناة اتصال بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي وأكثر قادة تلك المنظمات جاءوا من[٤٨] أطر سياسية وحزبية معارضة كالماركسيين والناصريين والإسلاميين وقلة ليبرالية.

وفي إطار هذا النمط الأخير بصفة خاصة ظهرت صلة قوية بين المجتمع المدني ومن ضمنه الجمعيات الأهلية والتعاونية والتحول الديمقراطي فكلاهما يقوم على أساس معياري واحد هو الإدارة السلمية وقيم الحوار والتسامح ولا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية في أي مجتمع ما لم تصبح منظمات المجتمع المدني فيه ديمقراطية بالفعل باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية في المجتمع بما تضمه من نقابات وجمعيات وروابط ومنظمات شبابية ونسائية... الخ؛ حيث توفر

هذه المؤسسات في حياتها الداخلية فرصة كبيرة لتربية ملايين المواطنين ديمقراطياً وتدربهم عملياً لاكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الأكبر بما تتيحه لعضويتها من مجالات واسعة للممارسة والتربية الديمقراطية.(٤٩)

فالديمقراطية هي دوماً معركة مجتمعية وسياسية وهي تحتاج لحمايتها ولا تكون حمياتها ممكنة إلا بالعمل المجتمعي المتواصل من أجل تطويرها ودفعها إلى الأمام وتوسيع الهامش الذي تعيش فيه، وإذا تراجعت وهذا محتمل لأن قسمة الديمقراطية هي دوماً قسمة غير عادلة فالحاكم (فرداً أو حزباً أو طبقة) يمتلك سلطة ممركز حتى ولو فرضت عليها الديمقراطية محدودية أو افترضت ذلك، ويحتاج الأمر دوماً إلى قوة أو قوى أخرى للتوازن عها، ومن ثم يحتاج الأمر إلى أحزاب ذات نفوذ جماهيري وإلى قوى اجتماعية ومؤسسات مجتمع مدني نشطة وقادرة على تعبئة الرأي العام من أجل تطوير هذا الهامش كي تتسع آفاقه أو حتى إعادة اختراعه في حالة الانقضاض عليه أو تضييق هامشه.(٥٠)

خلال العقود الأخيرة حظيت مسألة مساهمة المنظمات غير الحكومية في المحكومية (التحكم أو الحكم) باهتمام كبير من قبل الباحثين والممارسين وصانعي القرار وقد عكس الحوار حول هذه المسألة الاهتمام المتزايد بأسلوب التعامل مع المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي اقتضتها العولمة، ذلك وتمثل العولمة تحدياً للأنماط التقليدية للقومية والسيادة واحترام الحدود الإقليمية للدول، تلعب المنظمات غير الحكومية دوراً هاماً في هذه التغيرات السياسية إذ أنها تمثل الشكل الجديد للفاعل السياسي الذي يعمل على المستويين القومي وفوق القومي في آن واحد وتأمل هذه المنظمات في ظهور أشكال جديدة لمشاركة المواطن وتحكمه في التغيرات الاجتماعية والسياسية وتبدي اهتماماً بالشفافية والمحاسبية.(٥١)

وفي إطار الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني ي التحول الديمقراطي في مصر قامت تلك المنظمات بمراقبة الانتخابات التشريعية من خلال اللجنة المصرية لمراقبة الانتخابات التي تشكلت عام ١٩٩٥ لمراقبة انتخابات مجلس الشعب من سبع منظمات تعمل في مجال حقوق الإنسان والحريات كان أبرزها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومركز المساعدة القانونية وكانت هذه هي السابقة الأولى من نوعها في مصر التي تجرى فيها مراقبة الانتخابات ولم تتعدى مراقبتها ١% من إجمالي عدد الدوائر الانتخابية، وهذه النسبة بدأت في تزايد ملحوظ في مراقبة الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ من الدستور عام ٢٠٠٥ وانتخاب رئيس الجمهورية عام ٢٠٠٥ حيث شملت المراقبة أغلب اللجان الانتخابية وفي انتخاب مجلس الشعب ٢٠٠٥ قامت تلك المنظمات بتغطية معظم اللجان الانتخابية من خلال تحالفات تضم عدد من المنظمات المدنية ومن أشهر تلك التحالفات:(٥٢)

أ- اللجنة المصرية المستقلة لمراقبة الانتخابات:-

وتضم ست منظمات مدنية وقد اعتمدت على أعضائها ومتطوعين كما تعاقدت مع عدد كبير من المراقبين مقابل أجر. وتسعى إلى إرساء معايير الشفافية والنزاهة وحرية اتخاذ القرار وإعادة الثقة في العملية الانتخابية من خلال زيادة المشاركة السياسية للجماهير لذا اهتمت اللجنة بمراقبة الدعاية الانتخابية للمشرحين ومدى التزامهم والتزام الحكومة بالقانون الانتخابي، ومدى تحقيق فرص متكافئة للمرشحين في وسائل الإعلام العامة والتعبير عن برامجهم ونشر وتوزيع مواد الدعاية الانتخابية وغيرها من الأنشطة.

ب- ائتلاف المجتمع المدني لمرقابة الانتخابات (المرصد الانتخابي):-

منها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، مركز الأرض لحقوق الإنسان، ويضم المرصد في عضويته (٢٢) منظمة أهلية وتعمل كل منها في جانب أو أكثر من جوانب العملية الانتخابية مثل دراسة البيئة السياسية والتشريعية والأبعاد القانونية ومشاركة المرأة ودور وسائل الإعلام وتوجهات الرأي العام ونتائج الانتخابات وعمليات الفرز وشفافية الحكومة وغيرها من جوانب العملية الانتخابية.

كما ظهرت مبادرات شعبية رقابية مثل:[٥٣]

أ- حركة "شايفين: كوم" لمراقبة الانتخابات:-

وبالإضافة إلى مراقبة أعضائها المباشرة للانتخابات فقد صممت موقع لها على الإنترنت لتبليغ المواطنين عن أي مخالفة مع إمكانية أن تذهب رسالته إلى ١٣ جهة مختلفة تضم أشهر ١٠ صحف رسمية ومعارضة ومستقلة و٣ جهات رسمية هي مجلس الوزراء ووزارتي الداخلية والعدل، كما جهزت الحركة غرفة عمليات لاستقبال البلاغات من المواطنين.

ب- "سكوت... هانصوت" صفحة خاصة للمتابعة الفورية للانتخابات:-

تتميز هذه المبادرة بأنها انطلقت من أحد المواقع الشبابية على الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) وقد رصدت فيها بعض الملاحظات التي تلقتها وكذلك نشر بعض ما توصلت إليه منظمات المجتمع المدني مثل مركز سواسيه والمركز المصري لحقوق الإنسان.

سادساً: نتائج الدراسة الميدانية:-

جدول (٢)

مدى كفاية عدد المراقبين

ن = ٧٠

م	يتوافر العدد الكافي من المراقبين	ك	%	$\bar{س}$	σ
١	نعم	صفر			
٢	إلى حد ما	٢٢	٣١.٤		
٣	لا	٤٨	٦٨.٦	١.٣١	٠.٤٦٧

يتضح من الجدول السابق:

أن هناك قصور في عدد المراقبين حيث يرى أغلب المبحوثين (٦٨.٦%) عدم توافر العدد الكافي من المراقبين في حين يرى (٣١.٤%) توافرهم إلى حد ما ولا يرى أي من المبحوثين أن هناك توافر كامل لعدد المراقبين وهو ما قد يرجع لاتساع نطاق المراقبة وتعدد اللجان بالمقارنة بعدد المنظمات التي شاركت في المراقبة وعدم وجود وقت كاف لها لجذب المزيد من المتطوعين حيث جاء التصريح لها بالمراقبة قبيل الانتخابات بفترة وجيزة.

جدول (٣)

وسائل زيادة عدد المراقبين

ن = ٧٠

م	وسائل زيادة عدد المراقبين	الاستجابات						$\bar{س}$	σ
		نعم		إلى حد ما		لا			
		ك	%	ك	%	ك	%		
١	تسامح الدولة في السماح لعدد أكبر من المنظمات بمراقبة الانتخابات	٤٢	٦٠	٢٤	٣٤.٣	٤	٥.٧	٢.٥٤	٠.٦١
٢	التزام الدولة بالمحافظة على أمن وسلامة المراقبين	٥٠	٧١.٤	١٦	٢٢.٩	٤	٥.٧	٢.٦٦	٠.٥٩
٣	التزام الدولة بتيسير عمل المراقبين	٥٣	٧٥.٦	١٧	٢٤.٣	٠	٠	٢.٧٦	٠.٤٣
٤	قيام منظمات المجتمع المدني بالتوعية	٥٣	٧٥.٦	١٧	٢٤.٣	٠	٠	٢.٧٦	٠.٤٣

	الشعبية لعلمية المراقبة							
٥	توفير منظمات المجتمع المدني لحوافز مادية للمراقبين	٢٩	٤١.٤	٣٠	٤٢.٩	١١	١٥.٧	٢.٢٦	٠.٧٢
٦	توفير منظمات المجتمع المدني لوسائل انتقال للمراقبين	٣٤	٤٨.٦	٢٦	٣٧.١	١٠	١٤.٣	٢.٣٤	٠.٧٢
٧	التنسيق بين المنظمات المدنية المشاركة في مراقبة الانتخابات لضمان عدم وجود أكثر من مراقب في لجان وخلو الأخرى	٥٣	٧٥.٧	١٣	١٨.٦	٤	٥.٧	٢.٧٠	٠.٥٧

تشير نتائج الجدول السابق:

أنه بالنسبة لوسائل زيادة عدد المراقبين فقد جاءت كل من التزام الدولة بتيسير عمل المراقبين، قيام منظمات المجتمع المدني بالتوعية الشعبية لعملية المراقبة حيث بلغ الوسط الحسابي (٢.٧٦) وقد يرجع ذلك إلى أن التزام الدولة بتيسير عمل المراقبين يمكنهم بشكل أساسي من أدائهم لدورهم والعكس صحيح، كما أن التوعية الشعبية بالمراقبة تضمن جذب مزيد من المتطوعين للمشاركة في عملية المراقبة كما تضمن تعاون المواطنين من جهات المراقبة، وجاء في المرتبة الثانية (التنسيق بين المنظمات المدنية المشاركة في مراقبة الانتخابات لضمان عدم وجود أكثر من مراقب في لجان وخلو الأخرى) وهو الأمر الذي يضمن توسيع نطاق المراقبة وقد بلغ الوسط الحسابي له (٢.٧٠).

جدول (٤)

يوضح العلاقة بين توافر العدد الكاف من المراقبين وزيادة تحقيق أهداف عملية المراقبة

ن = ٧٠

م	تحقيق أهداف عملية المراقبة / توافر العدد الكاف من المراقبين	تلقي غرف العمليات شكاوى كثيرة وإيقاد فرق للتحقق وإبلاغ الجهات المعنية	انضمام المزيد من الأعضاء للمراقبة	التواجد الإيجابي للمراقبين	تفاعل المواطن المصري ومحاولته المشاركة	تقليل المخالفات من قبل الدولة ومؤسساتها	الحياد الأمني بالمقارنة بالانتخابات السابقة	الحياد الإعلامي بالمقارنة بالانتخابات السابقة	موقف القضاء المحايد بشكل عام
	توافر العدد الكاف من المراقبين	٠.٨٠٨*	٠.٦٩٧*	٠.٨٥٥*	٠.٥٤٩*	٠.٦٦٨*	٠.٨٣٤*	٠.٧٤٠*	٠.٨٢٩*

معامل التوافق = ٠.٣٤٧*

يتضح من الجدول السابق أن:

وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين توافر العدد الكافي من المراقبين وتحقيق أهداف عملية المراقبة وقد يرجع ذلك إلى أنه كلما زاد العدد ساعد ذلك في تغطية كافة اللجان الانتخابية وفي استخدام العديد من وسائل المراقبة وهو الأمر الذي يزيد من تحقيق أهداف التجربة.

وقد اختلفت شدة العلاقة حيث جاء في المرتبة الأولى (التواجد الإيجابي للمراقبين) وقد يرجع ذل إلى أن زيادة العدد تساعد في توفير مراقبين بكل لجنة بدلاً من مجموعة من المراقبين تمر على عدة لجان، بينما المرتبة الثانية (الحياد الأمني بالمقارنة بالانتخابات السابقة)، وفي المرتبة الثالثة (موقف القضاء المحايد بشكل عام).

جدول (٥)

يوضح العلاقة بين أساليب زيادة عدد المراقبين وتحقيق أهداف عملية المراقبة

م		تلقي غرف العمليات شكاوى كثيرة وإبلاغ فرق التحقق وإبلاغ الجهات المعنية	انضمام المزيد من الأعضاء للمراقبة	التواجد الإيجابي للمراقبين	تفاعل المواطن المصري ومحاولته المشاركة	تقليل المخالفات من قبل الدولة ومؤسساتها	الحياد الأمني بالمقارنة بالانتخابات السابقة	الحياد الإعلامي بالمقارنة بالانتخابات السابقة	موقف القضاء المحايد بشكل عام	المجموع
١ –	تسامح الدولة في السماح لعدد أكبر من المنظمات المدنية بمراقبة الانتخابات	*٠.٧٣١	*٠.٦٥٨	*٠.٦٧٤	*٠.٦٥٣	*٠.٨٢٥	*٠.٧٦٦	*٠.٦٦٦	*٠.٦٢٠	*٠.٨٥٠
٢ –	التزام الدولة بالمحافظة على أمن وسلامة المراقبين	*٠.٧٤٤	*٠.٦٦١	*٠.٦١٣	*٠.٧٠٥	*٠.٦٣٩	*٠.٧٦٠	*٠.٥١٦	*٠.٤٨٠	*٠.٨١٢
٣ –	التزام الدولة بتيسير عمل المراقبين	*٠.٨١٤	*٠.٦٥٧	*٠.٤٨٧	*٠.٧٥٤	*٠.٦١٥	*٠.٧٣١	*٠.٤٩٧	*٠.٤٦٢	*٠.٦٢٣
٤ –	قيام منظمات المجتمع المدني بالتوعية الشعبية لأهمية عملية المراقبة	*٠.٨١٤	*٠.٦٥٧	*٠.٤٨٧	*٠.٧٥٤	*٠.٦٧٥	*٠.٧٣١	*٠.٤٩٧	*٠.٤٦٢	*٠.٩٢٣
٥ –	توفير منظمات المجتمع المدني لحوافز مادية للمراقبين	*٠.٨٣٧	*٠.٨٢٧	*٠.٧٤١	*٠.٧٤٥	*٠.٧٣٨	*٠.٨٣٠	*٠.٨٠٧	*٠.٨٥٣	*٠.٩٤٠
٦ –	توفير منظمات المجتمع المدني لوسائل انتقال للمراقبين	*٠.٧٩٨	*٠.٧٧٨	*٠.٦٨٦	*٠.٤٢٣	*٠.٧٥٥	*٠.٨٠٠	*٠.٨٠٦	*٠.٧٥١	*٠.٨٨٧
٧ –	التنسيق بين المنظمات المدنية المشاركة في مراقبة الانتخابات لضمان عدم وجود أكثر من مراقب في لجان وخلو الأخرى	*٠.٧٥٧	*٠.٦٧٠	*٠.٥٩٦	*٠.٧٣٤	*٠.٥٧٢	*٠.٦٨٠	*٠.٤٦٢	*٠.٤٣٠	*٠.٨١٥

معامل بيرسون = ٠.٨٧٨*

يتضح من الجدول السابق أن:

وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين أساليب زيادة عدد المراقبين وتحقيق أهداف عملية المراقبة وقد يرجع ذلك إلى أنه مع تزايد وجود أساليب زيادة عدد المراقبين يتوافر المناخ الذي يسمح بزيادة عدد المتطوعين للقيام بعملية المراقبة وتوفير مناخ مناسب لعملية المراقبة وهو ما ينعكس إيجابياً في تحقيق المراقبة لأهدافها، وقد اختلفت شدة العلاقة حيث جاء في المرتبة الأولى (توفير منظمات المجتمع المدني لحوافز مادية للمراقبين) وقد يرجع ذلك إلى أن ذلك يزيد من عدد المتطوعين وعدم تعرضهم للانحياز بالمال لأحد المرشحين.

وتؤكد نتائج هذا الجدول والجدول السابق صحة ما جاء بالفرض الأول للدراسة.

جدول (٦)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب اشتراكهم في مراقبة انتخابات سابقة

ن = ٧٠

م	سبق أن اشتركت في مراقبة انتخابات	ك	%	$\bar{س}$	σ
١	نعم	٢٢	٣١.٤	١.٣١	٠.٤٧
٢	لا	٤٨	٦٨.٦		

يوضح الجدول السابق أن:

أغلب المبحوثين لم يشتركوا في مراقبة انتخابات سابقة (٦٨.٦%) في حين اشترك (٣١.٤) بمتوسط حسابي (١.٣١) وانحراف معياري (٠.٤٧) وقد يرجع ذلك إلى الحداثة النسبية لعملية مراقبة منظمات المجتمع المدني حيث ظهرت بادرة أولى محدودة لها في انتخابات ٢٠٠٠، ثم في انتخابات رئيس الجمهورية ٢٠٠٥.

جدول (٧)

الخبرات السابقة للمراقبين في مجال المراقبة

ن = ٧٠

م	الخبرات السابقة للمراقبين في مجال المراقبة	ك	%	$\bar{س}$	σ
١	الحصول على دورات تدريبية	٣٨	٥٤.٣	١.٥٤	٠.٥٠
٢	حضور ندوات ومؤتمرات في هذا المجال	٤٦	٦٥.٧	١.٦٦	٠.٤٨
٣	الاشتراك في مراقبة انتخابات سابقة	٣٥	٥٠	١.٥	٠.٥٠

يتبين من الجدول السابق أن:

حضور ندوات ومؤتمرات في مجال المراقبة جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (٦٥.٦٧) وبمتوسط (١.٦٦) وقد يرجع ذلك إلى أن تلك الأداة تعد من الأدوات الهامة التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني حيث تضمن إكساب المعارف والمهارات لأكبر عدد من الجمهور – المراقبين في هذه الحالة – بأقل وقت وتكلفة، وجاء في المرتبة الثانية (الحصول على دورات تدريبية) بنسبة (٥٤.٣%) ومتوسط (١.٥٤) وقد يرجع إلى قيام منظمات المجتمع المدني بعقد دورات تأهيلية للمراقب قبيل المراقبة لضمان تفهمه لتلك العملية والحقوق والواجبات المرتبطة بها.

جدول (٨)

مدى وجود دورات تدريبية للمراقبين قبل المراقبة

ن = ٧٠

م	سبقت عملية المراقبة بدورات تدريبية	ك	%	$\bar{س}$	σ
١	قامت المنظمات المدنية بعقد تلك الدورات	٢٨	٤٠	١.٤	٠.٤٩

٢	قامت بعض المنظمات المدنية بعقد تلك الدورات	٣٨	٥٤.٣	١.٨	٠.٤٣
٣	لم تقم أي من المنظمات المدنية بعقد تلك الدورات	٤	٥.٧	١.٠٦	٠.٢٣

تشير نتائج الجدول السابق أن:

قد جاء في المرتبة الأولى (قيام بعض المنظمات المدنية بعقد تلك الدورات التدريبية) بنسبة (٥٤.٣%) وبمتوسط (١.٨) وفي المرتبة الثانية قامت المنظمات المدنية بعقد تلك الدورات بنسبة (٤٠%) ومتوسط (١.٤).

وقد يعكس ذلك حرص الكثير من المنظمات المدنية على عقد تلك الدورات لما لها من أهمية في التأهيل والإعداد الجيد للمراقب وإكسابه للكثير من المعارف والمهارات المرتبطة بالمراقبة.

جدول (٩)

أهمية الدورات التدريبية للمراقبين

م	توجد أهمية لتلك الدورات	ك	%	$\bar{س}$	σ
١	نعم	٦٢	٨٨.٦	٢.٨٩	٠.٣٢
٢	إلى حد ما	٨	١١.٤		
٣	لا	٠	–		

يتضح من الجدول السابق أن:

أغلب المبحوثين (٨٨.٦%) يرون أهمية الدورات التدريبية في حين (١١.٤) يرون أهميتها إلى حد ما، وهذا يؤكد أن كل المبحوثين يرون وجود أهمية لتلك الدورات وهذا يتفق مع ما جاء في الجدول (٥، ٦).

جدول (١٠)

أسباب وجود أهمية للدورات التدريبية للمراقبين

ن = ٧٠

م	أسباب وجود أهمية للدورات التدريبية للمراقبين	ك	%	$\bar{س}$	σ
١	توضيح أسباب عملية المراقبة	٦٥	٩٢.٩	٠.٩٠٩	٠.٢٥٩
٢	توضيح أهداف عملية المراقبة	٦٨	٩٧.١	١.٩٧	٠.١٠٧
٣	توضيح وسائل المراقبة	٦٧	٩٥.٤	١.٩٦	٠.٢٠
٤	توضيح كيفية التعامل مع الجهات المعنية	٥٧	٨١.٤	١.٨١	٠.٣٩
٥	التعرف على المهارات اللازمة لتلك العملية	٥٧	٨١.٤	١.٨١	٠.٣٩
٦	التعرف على القواعد والقرارات المنظمة لهذا العمل	٦٤	٩١.٤	١.٩١	٠.٢٨
٧	التعرف على القوانين المرتبطة بالانتخابات التشريعية	٦٥	٩٢.٩	١.٩٣	٠.٢٦

يوضح الجدول السابق أن:

توضيح أهداف عملية المراقبة قد جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (٩٧.١%) ومتوسط (١.٩٧) وقد يرجع ذلك إلى أهمية معرفة المراقب بالتحديد أهداف المراقبة حتى لا يخرج عن نطاق عمله، في حين جاء في المرتبة الثانية بنسبة (٩٥.٤%) ومتوسط (١.٩٦) توضيح وسائل المراقبة وقد يرجع ذلك إلى ما تمثله تلك الوسائل حيث تعد الوسيلة أو القنوات التي يمكن من خلالها رصد العملية الانتخابية وبدون دراية بها قد تتخذ جهوده شكل عشوائي اجتهادي يصعب إثباته.

جدول (١١)

الوسائل التي تستخدم في مراقبة الانتخابات التشريعية

ن = ٧٠

م	يتوافر العدد الكافي من المراقبين	ك	%	س̄	σ
١	إنشاء مواقع على الإنترنت لهذا الغرض	١٨	٢٥.٧	١.٢٦	٠.٤٤
٢	إنشاء غرف عمليات لاستقبال البلاغات والتحقق منها	٢٧	٣٨.٦	١.٣٩	٠.٤٩
٣	تصوير التجاوزات بالفيديو	٤٩	٧٠	١.٧٠	٠.٤٦
٤	المراقبة المباشرة للدعاية الانتخابية	٣٨	٥٤.٣	١.٥٤	٠.٥٠
٥	المراقبة المباشر للتصويت	٣٤	٤٨.٦	١.٤٩	٠.٥٠
٦	المراقبة المباشرة للفرز	٤٤	٦٢.٩	١.٦٣	٠.٤٩
٧	لجان اتصال لإبلاغ الجهات المهنية بالتجاوزات	٤٤	٦٢.٩	١.٦٣	٠.٤٩

يوضح الجدول السابق أن:

توصير التجاوزات بالفيديو قد جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (٧٠%) وقد يرجع ذلك إلى أهمية هذه الوسيلة حيث تمكن المراقب من تقديم الدليل على نتائج رصده للعملية الانتخابية، وفي المرتبة الثانية كلاً من (المراقبة المباشر للفرز) بنسبة (٦٢.٩%) وقد ترجع أهمية هذه الوسيلة إلى أهمية عملية الفرز وخطورة أي تلاعب فيه على نتيجة العملية الانتخابية كما أنه تعد المرحلة التي يصعب على الجمهور العادي مراقبتها بخلاف مراحل أخرى. وجاء في نفس المرتبة (لجان اتصال لإبلاغ الجهات المعنية بالتجاوزات) وقد يعكس ذلك محاولة تلك المنظمات المدنية تصحيح أي خطأ فور وقوعه وهذا يدل على موضوعية عملية المراقبة وأنها تعكس رغبة جادة لمنظمات المجتمع المدني للمشاركة بشكل كاف في عملية التحول الديمقراطي. في حين جاء في

المرتبة الأخيرة (إنشاء مواقع على الإنترنت لهذا الغرض) بنسبة (٢٥.٧%) وربما يعكس ذلك محدودية استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة.

جدول (١٢)

يوضح العلاقة بين الخبرات السابقة للمراقبين في مجال المراقبة وتحقيق أهداف تجربة المراقبة

ن = ٧٠

م	الخبرات السابقة للمراقبين في مجال المراقبة / تحقيق أهداف تجربة مراقبة الانتخابات	تلقي غرف العمليات شكاوى كثيرة وإبلاغ فرق للتحقق وإبلاغ الجهات المعنية	انضمام المزيد من الأعضاء للمراقبة	التواجد الإيجابي للمراقبين	تفاعل المواطن المصري ومحاولته المشاركة	تقليل المخالفات من قبل الدولة ومؤسساتها	الحياد الأمني بالمقارنة بالانتخابات السابقة	الحياد الإعلامي بالمقارنة بالانتخابات السابقة	موقف القضاء المحايد بشكل عام	المجموع
١	حصول على دورات تدريبية	٠.٧٢٦*	٠.٦٠٦*	٠.٦٠٢*	٠.٥٨٣*	٠.٨٢٢*	٠.٧٧٧*	٠.٨٠٥*	٠.٧٤٩*	٠.٧٨٨*
٢	حضور ندوات ومؤتمرات في هذا المجال	٠.٧٤٨*	٠.٦١٤*	٠.٥٣٠*	٠.٦٤٩*	٠.٧٨٤*	٠.٨١٦*	٠.٦٣٣*	٠.٥٩٠*	٠.٧٧٨*
٣	الاشتراك في مراقبة انتخابات سابقة	٠.٧٢٨*	٠.٦١٢*	٠.٦٣٦*	٠.٥٥٧*	٠.٧٨٢*	٠.٧٧٥*	٠.٨٧٧*	٠.٨١٦*	٠.٨٢٢*

معامل بيرسون ٠.٧٩٦* * معنوية عند (٠.٠١) * معنوية عند (٠.٠٥)

يوضح الجدول السابق أن:

وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مصادر خبرات المراقبين في مجال المراقبة وتحقيق أهداف تجربة المراقبة وقد يرجع ذلك إلى أن الخبرات السابقة تساعد في تزويد المراقب بالمعارف والمهارات اللازمة لأدائه لمهام عمله كمراقب، وقد اختلفت شدة العلاقة حيث جاء في المرتبة الأولى (الاشتراك في مراقبة انتخابات سابقة) حيث تعد هذه العملية تجربة عملية له على المراقبة تعد أكثر إفادة من الإلقاء النظري، بينما جاء في المرتبة الثانية (الحصول على دورات تدريبية)، وفي المرتبة الثالثة (حضور ندوات ومؤتمرات).

جدول (١٣)

يوضح العلاقة بين تنفيذ المجتمع المدني لدورات تدريبية في المراقبة وتحقيق أهداف عملية المراقبة

م	تحقيق أهداف تجربة مراقبة الانتخابات / الخبرات السابقة للمراقبين في مجال المراقبة	تلقي غرف العمليات شكاوى كثيرة وإبلاغ فرق للتحقق وإبلاغ الجهات المعنية	انضمام المزيد من الأعضاء للمراقبة	التواجد الإيجابي للمراقبين	تفاعل المواطن المصري ومحاولته المشاركة	تقليل المخالفات من قبل الدولة ومؤسساتها	الحياد الأمني بالمقارنة بالانتخابات السابقة	الحياد الإعلامي بالمقارنة بالانتخابات السابقة	موقف القضاء المحايد بشكل عام	المجموع
١	قامت المنظمات المدنية بعقد تلك الدورات	٠.٧٥٥*	٠.٦٤٤*	٠.٧٣٦*	٠.٥٤٧*	٠.٧٠٩*	٠.٧٩١*	٠.٨٦٣*	١*	-٠.١*
٢	قامت بعض المنظمات المدنية بعقد تلك الدورات	٠.٧٥٥*	٠.٦٤٤*	٠.٧٣٦*	٠.٥٤٧*	٠.٧٠٩*	٠.٧٩١*	٠.٨٦٣*	١*	١*
٣	لم تقم أي من المنظمات المدنية بعقد تلك الدورات	٠.٣٢٥	٠.٣٨٣*	٠.٣٥٢*	٠.٤٨٢*	٠.٤٨١*	٠.٣١٨	٠.٤٥١*	٠.٣٠٢	٠.٦١٣*

معامل بيرسون ٠.٨٧١* معنوية عند (٠.٠١) معنوية عند (٠.٠٥)

تشير نتائج الجدول السابق:

وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تنفيذ منظمات المجتمع المدني لدورات تدريبية في المراقبة وتحقيق أهداف عملية المراقبة، وقد يرجع ذلك لما تقدمه تلك الدورات من معارف ومهارات من متخصصين ومراقبين في انتخابات سابقة ومناقشات وورش عمل تثري خبرات المراقب، وهو ما ينعكس إيجابي على قيامه بمهام عملية المراقبة ومن ذم تحقيق أهدافها.

جدول (١٤)

يوضح العلاقة بين أسباب قيام منظمات المجتمع المدني بدورات تدريبية في المراقبة وتحقيق أهداف تجربة المراقبة

م	تحقيق أهداف تجربة المراقبة / أسباب القيام	تلقي غرف العمليات شكاوى كثيرة وإيفاد فرق للتحقق وإبلاغ الجهات المعنية	انضمام المزيد من الأعضاء للمراقبة	التواجد الإيجابي للمراقبين	تفاعل المواطن المصري ومحاولته المشاركة	تقليل المخالفات من قبل الدولة ومؤسساتها	الحياد الأمني بالمقارنة بالانتخابات السابقة	الحياد الإعلامي بالمقارنة بالانتخابات السابقة	موقف القضاء المحايد بشكل عام	المجموع
١	توضيح أسباب عملية المراقبة	٠.٣٩٩*	٠.٤٨٣*	٠.٥٢٩*	٠.٤٥٨*	٠.٣٠١	٠.٣٥٨*	٠.٢٤٣	٠.٢٢٦	٠.٦٤٤*
٢	توضيح أهداف عملية المراقبة	٠.٢٤٦	٠.٢٩٩	٠.٣٩١*	٠.٢٨٣	٠.١٨٦	٠.٢٢١	٠.١٥	٠.١٤٠	٠.٤٩٠
٣	توضيح وسائل المراقبة	٠.٣٠٤	٠.٣٦٩**	٠.٤٨٢*	٠.٣٤٩**	٠.٢٣٠	٠.٢٧٣	٠.١٨٦	٠.١٧٣	٠.٦٠٥*
٤	توضيح كيفية التعامل مع الجهات المعنية	٠.٦٨٦*	٠.٧١١*	٠.٤٧٥*	٠.٧٨٨*	٠.٥١٩*	٠.٦١٧*	٠.٤١٩*	٠.٣٩٠*	٠.٨٥٥*
٥	التعرف على المهارات اللازمة لتلك العملية	٠.٦٨٦*	٠.٧١١*	٠.٤٧٥*	٠.٧٨٨*	٠.٥١٩*	٠.٦١٧*	٠.٤١٩	٠.٣٩٠*	٠.٨٥٥*
٦	التعرف على القواعد والقرارات المنظمة لهذا العمل	٠.٤٤٠*	٠.٥٣٣*	٠.٨٠٥*	٠.٥٠٥*	٠.٣٣٢**	٠.٣٩٥*	٠.٢٦٨	٠.٢٥٠	٠.٦٢٩*
٧	التعرف على القوانين المرتبطة بالانتخابات التشريعية	٠.٣٩٩*	٠.٤٨٣*	٠.٥٢٩*	٠.٤٥٨*	٠.٣٠١	٠.٣٥٨**	٠.٢٤٣	٠.٢٢٦	٠.٦٤٤*

معامل بيرسون = ٠.٦٧٤*

يوضح الجدول السابق:

وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين أسباب قيام منظمات المجتمع المدني بدورات تدريبية في المراقبة وتحقيق أهداف تجربة المراقبة وقد يرجع ذلك إلى أنه كلما كان المراقب أكثر وعياً وإدراكاً لأسباب وأهداف ووسائل ومهارات وقواعد المراقبة كلما استطاع أن يقوم بدوره ومن ثم تحقيق أهداف المراقبة وقد اختلفت شدة العلاقة وجاءت في المرتبة الأولى كل من (توضيح كيفية التعامل مع الجهات المعنية والتعرف على المهارات اللازمة لتلك العملية).

جدول (١٥)

يوضح العلاقة بين الوسائل المستخدمة في عملية المراقبة وتحقيق أهداف عملية المراقبة

ن = ٧٠

م	الوسائل المستخدمة في عملية المراقبة / تحقيق أهداف عملية المراقبة	تلقي غرف العمليات شكاوى كثيرة وإبلاغ الجهات المعنية	انضمام المزيد من الأعضاء للمراقبة	التواجد الإيجابي للمراقبين	تفاعل المواطن المصري ومحاولته المشاركة	تقليل المخالفات من قبل الدولة ومؤسساتها	الحياد الأمني بالمقارنة بالانتخابات السابقة	الحياد الإعلامي بالمقارنة بالانتخابات السابقة	موقف القضاء المحايد بشكل عام	المجموع
١	إنشاء مواقع على الإنترنت لهذا الغرض	*٠.٧٧٦	*٠.٧٥٣	*٠.٨٤٢	*٠.٥٦٣	*٠.٦٥٣	*٠.٧٦٠	*٠.٦٦٤	*٠.٧٢١	*٠.٨٧٤
٢	إنشاء غرف عمليات لاستقبال البلاغات والتحقق منها	*٠.٧٨٢	*٠.٦٥١	*٠.٧٥٣	*٠.٥٤٦	*٠.٧٠١	*٠٧٩٦.	*٠.٨٤٢	*٠.٩٧٠	*٠.٩٧٩
٣	تصوير التجاوزات بالفيديو	*٠.٧٦٩	*٠.٦٢٧	*٠.٥٠٩	*٠.٦٨٦	*٠.٧١١	*٠.٨٤٥	*٠.٥٧٤	*٠.٥٣٥	*٠.٩٢٤
٤	المراقبة المباشرة للدعاية الانتخابية	*٠.٧٢٦	*٠.٦٠٦	*٠.٦٠٢	*٠.٥٨٣	*٠.٨٢٢	*٠.٧٧٧	*٠.٨٠٥	*٠.٧٤٩	*٠.٨٨٨
٥	المراقبة المباشرة للتصويت	*٠.٧٣٠	*٠.٦١٥	*٠.٦٤٨	*٠.٥٦٣	*٠.٧٧٠	*٠.٧٧٥	*٠.٩٠٢	*٠.٨٤٠	*٠.٩٢٢
٦	المراقبة المباشرة للفرز	*٠.٧٣٨	*٠.٦٠٨	*٠.٥٤٥	*٠.٦٢٨	*٠.٨٣٥	*٠.٨٠٢	*٠.٦٧٤	*٠.٦٢٨	*٠.٨٩٣
٧	لجان اتصال لإبلاغ الجهات المعنية بالتجاوزات	*٠.٧٣٨	*٠.٦٠٨	*٠.٥٤٥	*٠.٦٢٨	*٠.٨٣٥	*٠.٨٠٢	*٠.٦٧٤	*٠.٦٢٨	*٠.٨٩٣

معامل بيرسون = *٠.٩٠٩

يوضح الجدول السابق أن:

وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الوسائل التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني في عملية المراقبة وتحقيق أهداف عملية المراقبة وقد يرجع ذلك إلى أن تعدد وكفاءة هذه الوسائل تساعد في رصد إيجابيات وسلبيات العملية الانتخابية وتحقيق أهداف عملية المراقبة، وقد جاء في المرتبة الأولى (تصوير التجاوزات بالفيديو) لما يعكسه ذلك من أنه يعد أداة تمكنه من رصد الواقع وإثباته بالدليل مما يعطي موضوعية لعمله، في حين جاء في المرتبة الثانية (المراقبة المباشرة للتصويت) وقد يرجع ذلك إلى أنها تساعد في رصده المباشر لكافة جوانب عملية التصويت.

ويؤكد هذا الجدول والجدولين السابقين له على صحة الفرض الثاني للدراسة.

جدول (١٦)

السلبيات التي كشفت عنها مراقبة الانتخابات التشريعية

م	السلبيات التي كشفت عنها مراقبة الانتخابات التشريعية	الاستجابات						$\bar{س}$	σ
		نعم		إلى حد ما		لا			
		ك	%	ك	%	ك	%		
أ	**السلبيات المرتبطة بالجداول الانتخابية:**								
١	وجود أسماء أطفال وموتى في كشوف الانتخابات	٣٨	٥٤.٣	٣٢	٤٥.٧	–	–	٢.٥٤	٠.٥٠
٢	استبعاد منظم لبعض أسماء مؤيدي بعض المرشحين	٤٠	٥٧.١	٢٧	٣٨.٦	٣	٤.٣	٢.٥٣	٠.٥٨
ب	السلبيات المرتبطة بعدم التزام المرشحين بالضوابط الانتخابية:								
٣	خرق بعض مواد القانون الانتخابي من قبل بعض المرشحين	٥٢	٧٤.٣	١٨	٢٥.٧	–	–	٢.٧٤	٠.٤٤
٤	تجاوز حدود المصروفات للدعاية الانتخابية لبعض المرشحين	٦٦	٩٤.٣	٤	٥.٧	–	–	٢.٩٤	٠.٢٣
٥	استمرار الدعاية الانتخابية في يوم الانتخابات من قبل بعض المرشحين	٥٤	٧٧.١	١٦	٢٢.٩	–	–	٢.١٧	٠.٤٢
٦	تجاوزات ضد بعض مرشحي المعارضة	٤٨	٦٨.٦	٢٢	٣١.٤	–	–	٢.٦٩	٠.٤٧
٧	تجاوزات ضد بعض مرشحي المستقلين	٧	١٠	٢٩	٤١.٤	٣٤	٤٨.٦	١.٦١	٠.٦٧
٨	تجاوزات ضد بعض مرشحي الحزب الحاكم	٣٦	٥١.٤	١٣	١٨.٦	٢١	٣٠	٢.٢١	٠.٨٨

م	السلبيات التي كشفت عنها مراقبة الانتخابات التشريعية	الاستجابات						$\bar{س}$	σ
		نعم		إلى حد ما		لا			
		ك	%	ك	%	ك	%		
٩	توزيع هدايا عينية على المواطنين	٤٥	٦٤.٣	١٤	٢٠	١١	١٥.٧	٢.٤٨	٠.٧٦
١٠	توزيع مقابل مادي على المواطنين	٥٧	٨١.٤	١٣	١٨.٦	–	–	٢.٨١	٠.٣٩
١١	تهديد القائمين لبعض حملات الدعاية الانتخابية للمرشحين	٤٢	٦٠	٢٤	٣٤.٣	٤	٥.٧	٢.٥٤	٠.٦١
١٢	إزالة لافتات بعض المرشحين من المعارضة والمستقلين	٤٢	٦٠	١١	١٥.٧	١٧	٢٤.٣	٢.٣٩	٠.٨٥
١٣	وجود بطاقات تصويت عليها صور مرشحين	٣٤	٤٨.٦	١٧	٢٤.٣	١٩	٢٧.١	٢.٢١	٠.٨٥
ج	السلبيات المرتبطة بتدخل أجهزة الدولة المسئولة عن العملية الانتخابية:								
١٤	إعاقة الدولة للدعاية الانتخابية لبعض المرشحين	٢٦	٣٧.١	٣٥	٥٠	٩	١٢.٩	٢.٢٤	٠.٦٧
١٥	عدم إتاحة فرص متكافئة في عرض برامج المرشحين في وسائل الإعلام	٦٢	٨٨.٦	٨	١١.٤	–	–	٢.٨٩	٠.٣٢
١٦	استغلال بعض المسئولين لمؤسساتهم في الدعاية لمرشحي الحزب الحاكم	٦٦	٩٤.٣	٤	٥.٧	–	–	٢.٩٤	٠.٢٣
١٧	تعليق لافتات على بعض المؤسسات الحكومية	٤١	٥٨.٦	١٧	٢٤.٣	١٢	١٧.١	٢.٤١	٠.٧٧
١٨	تدخل بعض مؤسسات الدولة بالثواب والعقاب على موظفيها لاختيار مرشحي الحزب الحاكم	٤٤	٦٢.٩	١٧	٢٤.٣	٩	١٢.٩	٢.٥	٠.٧٢
١٩	عرقلة دخول الكثير من المراقبين لمقرات الاقتراع والفرز	٣٢	٤٥.٧	٣٤	٤٨.٦	٤	٥.٧	٢.٤٠	٠.٦٠
٢٠	تدخل السلطات الأمنية لترويع المصوتين	٤٦	٦٥.٧	١١	١٥.٧	١٣	١٨.٦	٢.٤٧	٠.٧٩
٢١	انتهاك السلطات الأمنية لسرية الاقتراع	٢٨	٤٠	٣٣	٤٧.١	٩	١٢.٩	٢.٢٧	٠.٦٨
٢٢	إغلاق اللجان الانتخابية في بعض الوقت لحجج غير منطقية	٤٨	٦٨.٦	١٨	٢٥.٧	٤	٥.٧	٢.٦٣	٠.٥٩
٢٣	عدم السماح لمندوبي المرشحين بحضور عملية الاقتراع والفرز	٣٦	٥١.٤	٢٥	٣٥.٧	٩	١٢.٩	٢.٣٩	٠.٧١
٢٤	تدخل السلطات الأمنية لتعطيل الدعاية الانتخابية للمعارضة والمستقلين	٣٠	٤٢.٩	٢٧	٣٨.٦	١٣	١٨.٦	٢.٢٤	٠.٧٥
د	**السلبيات المرتبطة بسير العملية الانتخابية:**								

م	السلبيات التي كشفت عنها مراقبة الانتخابات التشريعية	الاستجابات						س̄	σ
		نعم		إلى حد ما		لا			
		ك	%	ك	%	ك	%		
٢٥	انتشار الفوضى وعدم النظام في اللجان	٢٤	٣٤.٣	٤٤	٦٤.٩	٢	٢.٩	٢.٣١	٠.٥٣
٢٦	التصويت الجماعي لمجموعات ليست في دائرتها	٤١	٥٨.٦	٢٩	٤١.٤	–	–	٢.٥٩	٠.٥٠
٢٧	عدم توافر الحبر السري أو التجاوز عن استخدامه واستخدام حبر غيره	٢٢	٣١.٤	٢٦	٣٧.١	٢٢	٣١.٤	٢	٠.٨٠
٢٨	وجود حالات تصويت بالإنابة (كتصويت الرجل لزوجته)	٢٠	٢٨.٦	١٨	٢٥.٧	٣٢	٤٥.٧	١.٨٣	٠.٨٥
٢٩	الدعاية لمرشحي الحزب الحاكم داخل اللجان	٢١	٣٠	٤٥	٦٤.٣	٤	٥.٧	٢.٢٤	٠.٥٥
٣٠	تجاوز بعض أعضاء الهيئات القضائية	١٦	٢٢.٩	٣١	٤٤.٣	٢٣	٣٢.٩	١.٩٠	٠.٧٥
٣١	انتشار التصويت بدون التأكد من بطاقة الناخب الشخصية	٢٠	٢٨.٦	٤٦	٦٥.٧	٤	٥.٧	٢.٢٣	٠.٥٤

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن:

١- جاء في المرتبة الأولى بالنسبة للسلبيات المرتبطة بالجداول الانتخابية وجود أسماء أطفال وموتى في كشوف الانتخابات بمتوسط حسابي (٢.٥٤) وانحراف معياري (٠.٥٠) وهذا يؤكد أن الجداول الانتخابية تحتاج لتنقيح وهو الأمر الذي تنادي به القوى السياسية منذ فترة طويلة.

٢- جاء في المرتبة الأولى بالنسبة للسلبيات المرتبطة بعدم التزام المبحوثين بالضوابط الانتخابية تجاوز حدود المصروفات للدعاية الانتخابية لبعض المرشحين بمتوسط (٢.٩٤) يليه (توزيع مقابل مادي على المواطنين) بمتوسط ٢.٨١ وقد يرجع ذلك لدخول كثير من رجال الأعمال في العملية الانتخابية كما قد يرجع ذلك لعدم وجود تواجد انتماء حزبي قوي بين الجمهور مما يجعل من السيطرة على رأي الناخب عملية يسيره.

٣- بالنسبة للسلبيات المرتبطة بتدخل أجهزة الدولة المسئولة عن العملية الانتخابية فقد جاء في المرتبة الأولى (استغلال بعض المسئولين لمؤسساتهم في الدعاية لمرشحي الحزب الحاكم) فقد بلغ المتوسط وهو (٢.٩٤) ما يعكس عدم حياد بعض أجهزة الحكومة وأنها لا تلتزم بالقواعد والقوانين الانتخابية، وجاء في المرتبة الثانية عدم إتاحة فرص متكافئة في عرض برامج المرشحين في وسائل الإعلام وذلك بمتوسط (٢.٨٩) وهذا يعكس عدم الحياد

الإعلامي بشكل كاف يزيد من تأثير هذا البعد أن الكثير من وسائل الإعلام مملوكة للدولة وهو ما يعطي الحزب الحاكم فرصة أكبر للدعاية.

٤- بالنسبة للسلبيات المرتبطة بسير العملية الانتخابية فقد جاء في المرتبة الأولى (التصويت الجماعي لمجموعات ليست في دائرتها) بمتوسط (٢.٥٩) وقد يعكس ذلك مدى الحاجة لتنفية الجداول الانتخابية وأن يشرف على إعدادها لجنة محايدة.

(٣) إيجابيات وسلبيات تجربة المراقبة:-

جدول (١٧)

الأهداف التي تحققت من تجربة مراقبة منظمات المجتمع المدني للانتخابات التشريعية

ن = ٧٠

م	أهداف التجربة التي تحققت	الاستجابات						$\bar{س}$	σ
		نعم		إلى حد ما		لا			
		ك	%	ك	%	ك	%		
١	تلقي غرف العمليات شكاوى كثيرة وإيفاد فرق للتحقق وإبلاغ الجهات المعنية	٢٠	٢٨.٦	٣٣	٤٧.١	١٧	٢٤.٣	٢.٠٤	٠.٧٣
٢	انضمام المزيد من الأعضاء للمراقبة	١٥	٢١.٤	٤٤	٦٢.٩	١١	١٥.٧	٢.٠٦	٠.٦١
٣	التواجد الإيجابي للمراقبين	٢٠	٢٨.٦	٤٦	٦٥.٧	٤	٥.٧	٢.٢٣	٠.٥٤
٤	تفاعل المواطن المصري ومحاولته المشاركة	٨	١١.٤	٤٨	٦٨.٦	١٤	٢٠	١.٩١	٠.٥٦
٥	تقليل المخالفات من قبل الدولة ومؤسساتها	٨	١١.٤	٣٤	٤٨.٦	٢٨	٤٠	١.٩١	٠.٥٦
٦	الحياد الأمني بالمقارنة بالانتخابات السابقة	٢١	٣٠	٢٨	٤٠	٢١	٣٠	١.٧١	٠.١٦
٧	الحياد الإعلامي بالمقارنة بالانتخابات السابقة	٢٠	٢.٩	٣٠	٤٢.٩	٣٨	٥٤.٣	٢	٠.٧٨
٨	موقف القضاء المحايد بشكل عام	٢٨	٤	٤٢	٦٠	-	-	١.٤٩	٠.٥٦

يوضح الجدول السابق:

أنه قد جاء في المرتبة الأولى (التواجد الإيجابي للمراقبين) بمتوسط (٢.٢٣) وقد يرجع ذلك للدورات التدريبية التي تلقاها المراقبون ورغبتهم الجادة في القيام بتلك العملية وهو ما انعكس على تواجدهم وأدائهم لأدوارهم بشكل مناسب.

في حين جاء في المرتبة الثانية (انضمام المزيد من الأعضاء للمراقبة) بمتوسط (٢.٠٦) وهو ما يعكس تجاوب الجمهور مع تلك التجربة وثقته بتلك المنظمات المدنية.

جدول (١٨)

سلبيات تجربة مراقبة منظمات المجتمع المدني للانتخابات التشريعية

ن = ٧٠

م	سلبيات التجربة	الاستجابات						$\bar{س}$	σ
		نعم		إلى حد ما		لا			
		ك	%	ك	%	ك	%		
١	عدم كفاية المراقبين	٣٦	٥١.٤	٢٥	٣٥.٧	٩	١٢.٩	٢.٣٩	٠.٧١
٢	عدم إعداد المراقبين بشكل كاف لتلك العملية	٤٤	٦٢.٩	٢٢	٣١.٤	٤	٥.٧	٢.٥٧	٠.٦٠
٣	عدم التنسيق بين منظمات المجتمع المدني المعنية بالمراقبة	٥٢	٧٤.٣	١٨	٢٥.٧	–	–	٢.٧٤	٠.٤٤
٤	عرقلة الدولة لبعض أنشطة المراقبين	٣٥	٥٠	٣٢	٤٥.٧	٣	٤.٣	٢.٤٦	٠.٥٨
٥	عدم حياد بعض المراقبين	٥	٧.١	٤٤	٦٢.٩	٢١	٣٠	١.٧٧	٠.٥٧

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن:

جاءت في المرتبة الأولى (عدم التنسيق بين منظمات المجتمع المدني المعنية بالمراقبة) بمتوسط (٢.٧٤) وقد يرجع ذلك إلى أن عدم التنسيق قد يخلق تعدد المراقبين في لجان وحرمان الأخرى وهو ما يؤثر سلباً على عملية المراقبة.

وفي المرتبة الثانية (عدم إعداد المراقبين بشكل كاف لتلك العملية) بمتوسط (٢.٥٧) وقد يرجع ذلك للحداثة النسبية لتلك التجربة في مصر، وجاء في المرتبة الأخيرة (عدم حياد بعض المراقبين) وذلك بمتوسط (١.٧٧) وقد يعكس ذلك حياد أغلب المراقبين وهو ما يتوافق مع طبيعة مهمتهم وقد يرجع ذلك إلى أن المراقبين من منظمات مدنية حقوقية غير حزبية.

(٤) مقترحات زيادة كفاءة تجربة مراقبة الانتخابات:

جدول (١٩)

مقترحات زيادة كفاءة تجربة مراقبة الانتخابات

ن = ٧٠

م	مقترحات زيادة كفاءة التجربة	ك	%	$\bar{س}$	σ
١	تشكيل لجنة قومية تضم كافة المنظمات المراقبة للانتخابات	٦٢	٨٨.٦	١.٨٩	٠.٣٢
٢	توفير منظمات المجتمع المدني العدد الكافي من المراقبين	٤٠	٥٧.١	١.٥٧	٠.٥٠
٣	التدريب الكافي للمراقبين	٤٤	٦٢.٩	١.٦٢	٠.٤٩
٤	إعطاء صلاحيات أكبر للمراقب	٣٣	٤٧.١	١.٤٧	٠.٥٠
٥	وضع ميثاق شرف أخلاقي للمراقبة	٧	١٠	١.١٠	٠.٣٠
٦	وضع قواعد لتأمين وحماية المراقب	٥	٧.١	١.٠٧	٠.٢٥

تشير نتائج الجدول السابق:

قد جاء في المرتبة الأولى (تشكيل لجنة قومية تضم كافة المنظمات المراقبة للانتخابات) بمتوسط (١.٨٩) وقد يرجع ذلك لأهمية تلك اللجنة في ضمان التنسيق في أعمال تلك المنظمات في شتى الجوانب كتوزيع المراقبين على اللجان وتنفيذ دورات تدريبية لهم وتبادل الخبرات.

في حين جاء في المرتبة الثانية (التدريب الكافي للمراقبين) بمتوسط (١.٦٢) وقد يرجع ذلك لأهمية ذلك في تفهم المراقبين لطبيعة ووسائل عملهم، وفي المرتبة الثالثة (توفير منظمات المجتمع المدني العدد الكافي من المراقبين) بمتوسط (١.٥٧) وقد يعكس ذلك وجود قصور في عدد المراقبين رغم أهمية ذلك في المراقبة الكاملة للانتخابات في كافة اللجان الانتخابية.

سابعاً: مناقشة وتفسير نتائج الدراسة:-

اعتمد الباحث على فرضين أساسيين يمكن مناقشتهم على النحو التالي:

(١) الفرض الأول للدراسة:-

"توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كفاية مراقبي منظمات المجتمع المدني وفاعلية مراقبة تلك الانتخابات التشريعية".

١- تشير نتائج الدراسة إلى وجود قصور في أعداد مراقبي منظمات المجتمع المدني للانتخابات التشريعية.

٢- أوضحت نتائج الدراسة أن هناك العديد من الوسائل التي يمكن الاستعانة بها في زيادة أعداد المراقبين من أهمها: التزام الدولة بتيسير عمل المراقبين، وقيام منظمات المجتمع المدني بالتوعية الشعبية بعملية المراقبة، التنسيق بين منظمات المجتمع المدني المشاركة في مراقبة الانتخابات لضمان عدم وجود أكثر من مراقب في لجان وخلو الأخرى، التزام الدولة بالمحافظة على أمن وسلامة المراقبين.

٣- تبين من نتائج الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين توافر العدد الكافي من المراقبين وتحقيق أهداف عملية المراقبة.

٤- اتضح من نتائج الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين أساليب زيادة عدد المراقبين وتحقيق أهداف عملية المراقبة.

ويتضح من النتائج السابقة صحة الفرض الأول للدراسة.

(٢) الفرض الثاني للدراسة:-

"توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كفاءة منظمات المجتمع المدني وزيادة فاعلية مراقبة الانتخابات التشريعية".

١- تشير نتائج الدراسة إلى أن أغلب المبحوثين لم يشتركوا في مراقبة انتخابات سابقة وقد يرجع ذلك إلى الحداثة النسبية لعملية مراقبة الانتخابات في مصر فلم تبدوا إلى في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٠ بنسبة محدودة، وفي انتخابات رئيس الجمهورية ٢٠٠٥.

٢- تبين من نتائج الدراسة أن خبرات المراقبين السابقة جاءت من المصادر التالية مرتبة تنازلياً (حضور ندوات ومؤتمرات في هذا المجال، الحصول على دورات تدريبية، الاشتراك في مراقبة انتخابات سابقة).

٣- توضح نتائج الدراسة أن أغلب المنظمات قامت بدورات تدريبية للمراقبين قبل عملية المراقبة.

٤- يرى أغلب المبحوثين أهمية الدورات التدريبية في إعداد المراقب وتأهيله للقيام بعملية المراقبة.

٥- توضح نتائج الدراسة أن أهمية الدورات التدريبية لمراقبي الانتخابات التشريعية ترجع لعدة عوامل أهمها توضيح أهداف عملية المراقبة، توضيح وسائل المراقبة، التعرف على القوانين المرتبطة بالانتخابات التشريعية.

٦- تشير نتائج الدراسة إلى أن أهم الوسائل التي يستخدمها مراقبي منظمات المجتمع المدني للانتخابات التشريعية هي تصوير التجاوزات بالفيديو، المراقبة المباشرة للفرز، لجان اتصال لإبلاغ الجهات المعنية بالتجاوزات.

٧- تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مصادر خبرات المراقبين وتحقيق أهداف تجربة المراقبة فكلما تعددت وتزايدت تلك المصادر والخبرات ساعد ذلك في نجاح عملية المراقبة.

٨- يتضح من نتائج الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين قيام منظمات المجتمع المدني بدورات تدريبية في المراقبة وتحقيق أهداف تجربة المراقبة.

٩- يتبين من نتائج الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الوسائل التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني في عملية المراقبة وتحقيق أهداف عملية المراقبة.

وتوضح النتائج السابقة صحة الفرض الثاني للدراسة.

ثامناً: المؤشرات التخطيطية المقترحة لتفعيل مراقبة منظمات المجتمع المني للعملية الانتخابية:-

١- توصي الدراسة بتشكيل لجنة قومية دائمة تضم كافة منظمات المجتمع المدني المعنية بمراقبة الانتخابات الرئاسية والتشريعية تتولى عدة مهام أهمها:

- التنسيق بين تلك المنظمات في كل ما يتعلق بعملية المراقبة.
- تحديد القوى البشرية اللازمة للمراقبة ومحاولة توفيرها.
- البدء من الآن بإعداد تلك القوة البشرية من خلال الدورات التدريبية والمؤتمرات والندوات وخلافه.
- تتولى إعداد الدراسات والبحوث المرتبطة بعملية مراقبة الانتخابات.

- تتولى التنسيق مع الجهات القضائية والتشريعية والأمنية وغيرها من الجهات المعنية بالانتخابات.
- تتولى وضع ميثاق شرف للمراقبة وكذلك قواعد للمراقبة وقواعد للثواب والعقاب للمراقبين بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- تتولى إعداد وتنفيذ برامج جماهيرية وإعلامية للتوعية بالعملية الانتخابية وتأثيرها على المواطن وضرورة المشاركة الجماهيرية وكذلك تنمي سبل التعاون مع الجماهير في رصد أي تجاوزات ترتبط بالعملية الانتخابية.
- نشر تقرير موحد ومفصل عن نتائج مراقبة الانتخابات.

٢- ضغط كافة منظمات المجتمع المدني تجاه استصدار تشريع يعطي لها الحق في مراقبة الانتخابات ويعطي له صلاحيات أكبر ويحدد للمراقبين حوافز أسوة بالقضاة – مع ضمان ألا تؤثر على حياده – وتحمي المراقب وأسرته من التعرض لأي تهديد وتضع العقوبات الرادعة في ذلك الشأن.

٣- قيام منظمات المجتمع المدني بالأنشطة الدفاعية اللازمة لتشكيل لجنة لتنقية الجداول الانتخابية قبلي الانتخاب تضم في عضويتها كافة القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني المعنية

٤- توصي الدراسة بقيام منظمات المجتمع المدني بالقيام بالأنشطة الدفاعية اللازمة لاستصدار تشريع يغلظ العقوبات على المخالفات التي برزت في الانتخابات الأخيرة كشراء الأصوات أو عمليات التصويت الجماعي أو قيام بعض مؤسسات الدولة بالدعاية لمرشحي الحزب الحاكم أو إجبار موظفيها أو حثهم على التصويت له.

٥- قيام منظمات المجتمع المدني الحقوقية بحملات توعية بأهمية مراقبة الانتخابات بما يساعدها على جذب متطوعين قبل الانتخابات.

٦- أن تقوم منظمات المجتمع المدني إضافة لجهود اللجنة القومية لمراقبة الانتخابات المقترحة بإعداد المراقبين من خلال الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات وورش العمل وغيرها قبل الانتخابات بوقت كاف.

٧- عدم السماح بالمراقبة لأي عضو من أعضاء منظمات المجتمع المدني أو المتطوعين الذي يثبت أن له انتماء حزبي لضمان الحيدة اللازمة.

٨- أن تبدي الدولة قدر أكبر من التسامح تجاه عملية مراقبة العملية الانتخابية ولا تبدي أي عراقيل أمام المراقبين كما تسمح لهم باستخدام شتى أنواع المراقبة وتتيح لهم فرص مناسبة لعرض تقريرهم عن المراقبة في شتى وسائل الإعلام الرسمية ومناقشته من خلال البرامج السياسية المعنية في تلك الوسائل بالتعاون مع المتخصصين والمسئولين بما ضمن تحقيق الشفافية المطلوبة.

٩- توصي الدراسة بقيام منظمات المجتمع المدني بحملة إعلامية كافية لتغطية أنشطتها بشكل مستمر لضمان تجاوب الجماهير معها وثقتهم فيها.

مراجع الدراسة:-

(1) Patricia Kennett: **Comparative Social Policy, Theory and Research,** U.S.A, Philadelphia, Open University Press, 2001, P: (11).

(٢) وزارة الشئون الاجتماعية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، **الكتاب الإحصائي السنوي لعام ١٩٩٨/١٩٩٩**، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص: (١٧٩-١٨٠).

(٣) الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، مركز المعلومات، **بيان بالجمعيات المقيدة بالمحافظات والجمعيات المركزية**، القاهرة، ٢٠٠٤.

(٤) وزارة الإعلام الهيئة العامة للاستعلامات: **الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥ - تطور الحياة البرلمانية، التشريعات والقوانين، سير العملية الانتخابية**، ٢٠٠٥، ص ص: (٣٦-٣٧).

(٥) معهد التخطيط القومي: **تقرير التنمية البشرية**، مصر ٢٠٠٢.

(٦) الاتحاد الإقليمي للجمعيات والمؤسسات الأهلية بمحافظة الشرقية: **القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية ونماذج السجلات**، م١١.

(٧) المرجع السابق، م٤٨.

(٨) السيد يسين: **الحوار الحضاري في عصر العولمة**، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٥، ص ص: (٢٩٢-٢٩٣).

(٩) عبد الغفار شكر: **الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر**، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٥، ص: (١١٤).

(١٠) محمد السيد سعيد: **المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي في العالم العربي**، في حسن أبو طالب (تحرير): **التقرير الاستراتيجي العربي**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٥، ص: (٤٥).

(١١) خالد عبد الرسول: الجمعيات الأهلية والتنمية "رؤية عامة"، **مجلة أحوال مصرية**، عدد (٢٤)، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ٢٠٠٤، ص: (٢٢).

(١٢) أماني قنديل: **العمل الأهلي والتغير الاجتماعي – منظمات المرأة والدفاع والرأي والتنمية في مصر**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٨، ص: (٥٧).

(١٣) محمد عز العرب: ثقافة التطوع وجمعيات تنمية المجتمع المحي.. البعد الغائب، **مجلة أحوال مصرية**، عدد (٢٤)، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٤، ص: (١٣).

(١٤) هاني عياد: **الإشراف والرقابة على الانتخابات**، في عمرو هاشم ربيع (تحرير): **التعديل الدستوري والانتخابات الرئاسية ٢٠٠٥**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٥، ص: (٣٧١).

(١٥) المرجع السابق، ص: (٣٧٢).

(١٦) لجنة الحريات بنقابة المحامين: **الرقابة على الانتخابات البرلمانية مصر ٢٠٠٥**، القاهرة، نقابة المحامين، ٢٠٠٦، ص: (٥٣).

(17) Paul Kaiser: **Culture and Civil Society in An International Context;** Indiana University, 1994.

(18) Richard Harwood: Is The Public Ready to Decide? **Journal of Social Policy,** V. (24), New York, 1994, P: (13).

(19) Susan Dicklich: **Indigenous Non Governmental Organizations, Civil Society and Democratic Transition in Uganda,** 1986-1994, Canada, University of Toronto, 1995.

(20) Lars S. Peter: **Global Governance of Aids: Partnership with Civil Society,** Sweden, Lunds University, 1997.

(٢١) أحمد محمد عبد الغني: **المشاركة السياسية في تنظيمات المجتمع المدني – دراسة ميدانية للجمعيات الأهلية في محافظة بني سويف**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، فرع بني سويف، ١٩٩٧.

(٢٢) محمود عودة وآخرون: **واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية – دراسة لأربع أقطار عربية**، القاهرة، دار المستقبل العربي، ٢٠٠٠.

(23) Thomas Carothers: **Legislating Equality: Institutional and The Expansion of Women's Lights in Chile,** University of North Carolina, 2000.

(24) Bell K. Stewart: **The Role of Parliamentary in Transforming Intergroup Conflict,** Canada, Royal Roads University, 2000.

(25) Paul Burstin, April Linton: **The Impact of Political Parties, Interest Groups, and Social Movement Organizations on Public Policy, Social Forces,** V. (81), N. (2), Washington, 2002.

(26) Richard M. Grinnell: **Social Work Research and Evaluation,** Illinois, F.E. Peacock Publishers, Inc., 1989, P: (420).

(27) Peter H. Rossi & Haward E. Free Man: **Evaluation – A Systematic Approach,** California, Sage Publications, Inc, 1985, P: (19).

(28) United States Agency for International Development: **An Evaluation Guide for Oic Affiliates,** Oic International Inc., 1996, P: (1).

(٢٩) ماهر أبو المعاطي علي: **إدارة المؤسسات الاجتماعية**، ط٢، الفيوم، مكتبة.

(٣٠) أحمد شفيق السكري: **قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠، ص: (١٨٦).

(٣١) علي ماهر خطاب: **القياس والتقويم في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية**، ط٢، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠١، ص: (٦).

(٣٢) جامعة الدول العربية، إدارة العمل الاجتماعي: **معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها**، القاهرة، ١٩٨٣، ص: (٢٧).

(٣٣) محمد ماهر عليش: **إدارة الموارد البشرية**، ط٢، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٨٥، ص: (٢٢٧).

(٣٤) فايز زكي قنديل، نادية زغلول: **أساسيات الإدارة في الخدمة الاجتماعية**، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٦، ص: (٢٣١).

(٣٥) أحمد مصطفى خاطر، محمد بهجت كشك: **إدارة المنظمات الاجتماعية وتقويم مشروعات الرعاية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٩، ص: (٣٠٢).

(36) Pesha, D. Blancey: **Civil Society and Democracy in Third World Ambigwties and Historical Possibilities, Studies in Comparative International Development,** V. (128), N. (1), 1993, P: (6).

(37) Kate Wellard & James G. Copestake: **Non Governmental Organizations and State in Africa,** New York, Route Ledge, 1993, P: (5).

(38) Andrew Clayton: **NGOs Civil Society and The State Building Democracy in Transitional Societies,** London, An Intre Publication, 1996, P: (39).

(39) Kumi Naidoo & Rojesh Tondon: **The promise of Civil Society in Civics Civil Society at The Millennium,** New York, West Hartford, 1999, P: (7).

(٤٠) طلعت مصطفى السروجي: المجتمع المدني وتداعياته على صنع سياسات الرعاية الاجتماعية – المجتمع المصري نموذجاً، **ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الرابع عشر**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ج٢، القاهرة، (٢٨-٢٩) مارس ٢٠٠١، ص: (٢٤٨).

(٤١) وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات: **الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥، تطور الحياة البرلمانية، التشريعات والقوانين، سير العملية الانتخابية**، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص: (٣-٥).

(٤٢) المرجع السابق، ص: (٦).

(٤٣) وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات: **دليل الناخب لانتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥**، القاهرة، ٢٠٠٥، ص: (٣).

(٤٤) المرجع السابق، ص: (٣).

(٤٥) وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات: **الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥ – تطور الحياة البرلمانية، التشريعات والقوانين، سير العملية الانتخابية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: (٩-١٨).

(٤٦) الحملة الوطنية لمراقبة الانتخابات ٢٠٠٥، وحدة مراقبة الحياد الإعلامي: **رصد وتقييم أداء وسائل الإعلام في انتخابات رئاسة الجمهورية في مصر**، القاهرة، ٢٠٠٥، ص: (٩).

(٤٧) وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات: **الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥ – تطور الحياة النيابية، التشريعات، والقوانين، سير العملية الانتخابية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: (٤٤-٤٥).

(٤٨) نبيل عبد الفتاح: **المنظمات الأهلية العربية والمحكومية – قضايا وإشكاليات وحالات**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٤، ص ص: (٢١٨-٢٢٢).

(٤٩) عبد الغفار شكر: **الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر**، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٥، ص ص: (١١٤-١١٥).

(٥٠) رفعت السعيد: **الديمقراطية والتعددية – دراسة في المسافة بين النظرية والتطبيق**، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٥، ص ص: (١٩-٢٠).

(٥١) نبيل عبد الفتاح (تحرير): **المنظمات الأهلية العربية والمحكومية – قضايا وإشكاليات وحالات**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٤، ص: (١٧٣).

(٥٢) هاني عياد: **الإشراف والرقابة على الانتخابات**، في عمرو هاشم ربيع (تحرير): **التعديل الدستوري وانتخابات الرئاسة ٢٠٠٥**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٥، ص ص: (٣٧٣-٣٨١).

(٥٣) المرجع السابق، ص ص: (٣٩٢-٣٩٣).

ملاحق الدراسة

ملحق رقم (١)

جامعة حلوان

كلية الخدمة الاجتماعية

استمارة استبار حول :

"تقويم تجربة مراقبة منظمات المجتمع المدني للانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥م"

إعداد

د. حسن مصطفى حسن

مدرس التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان

٢٠٠٦م

أولاً: بيانات أولية:-

(١) الاسم:

(٢) السن: ( ) سنة

(٣) النوع:

أ. ذكر ( )

ب. أنثى ( )

(٤) الحالة الاجتماعية:

أ. أعزب ( )

ب. متزوج ( )

ج. مطلق ( )

د. أرمل ( )

(٥) المؤهل:

أ. متوسط أو فوق المتوسط ( )

ب. جامعي ( )

ج. فوق الجامعي ( )

(٦) التخصص:

(٧) هل سبق أن اشتركت في مراقبة انتخابات سابقة؟

أ. نعم ( )

ب. لا ( )

(٨) في حالة الإجابة بنعم فما هي؟

.....

ثانياً: توافر العنصر البشري كماً وكيفاً:-

(٩) هل ترى توافر العدد الكاف من المراقبين؟

أ. نعم ( )

ب. إلى حد ما ( )

ج. لا ( )

(١٠)في حالة الإجابة ب(ب،ج) كيف يمكن زيادة هذا العدد؟

	نعم	إلى حد ما	لا
أ- تسامح الدولة في السماح لعدد أكبر من المنظمات المدنية بمراقبة الانتخابات	( )	( )	( )
ب- التزام الدولة بالمحافظة على أمن وسلامة المراقبين	( )	( )	( )
ج- التزام الدولة بتيسير عمل المراقبين	( )	( )	( )
د- قيام منظمات المجتمع المدني بالتوعية الشعبية لأهمية عملية المراقبة	( )	( )	( )
هـ- توفير منظمات المجتمع المدني لحوافز مادية للمراقبين	( )	( )	( )
و- توفير منظمات المجتمع المدني لوسائل انتقال للمراقبين	( )	( )	( )
ز- التنسيق بين المنظمات المدنية المشاركة في مراقبة الانتخابات لضمان عدم وجود أكثر من مراقب في لجان وخلو الأخرى	( )	( )	( )

(١٠)ما هي الخبرات السابقة للمراقبين في مجال المراقبة؟

أ. الحصول على دورات تدريبية ( )

ب. حضور ندوات ومؤتمرات في هذا المجال ( )

ج. الاشتراك في مراقبة انتخابات سابقة ( )

(١١)هل يسبق عملية المراقبة دورات تدريبية؟

أ. قامت المنظمات المدنية بعقد تلك الدورات ( )

ب. قامت بعض المنظمات المدنية بعقد تلك الدورات ( )

ج. لم تقم أي من المنظمات المدنية بعقد تلك الدورات ( )

(١٢)هل ترى وجود أهمية لتلك الدورات؟

أ. نعم ( )

ب. إلى حد ما ( )

ج. لا ( )

(١٣)إذا كانت الإجابة بنعم تذكر الأسباب؟

أ. توضيح أسباب عملية المراقبة ( )

ب. توضيح أهداف عملية المراقبة ( )

ج. توضيح وسائل المراقبة ( )

د. توضيح كيفية التعامل مع الجهات المعنية (قضائية وأمنية وشعبية) ( )

هـ. التعرف على المهارات اللازمة لتلك العملية ( )

و. التعرف على القواعد والقرارات المنظمة لهذا العمل ( )

ز. التعرف على القوانين المرتبطة بالانتخابات التشريعية ( )

ح. أخرى (تذكر) .....

ثالثاً: الوسائل التي تستخدم في الرقابة:-

(١٤)ما الوسائل التي استخدمت في المراقبة؟

أ. إنشاء مواقع على الإنترنت لهذا الغرض ( )

ب. إنشاء غرف عمليات لاستقبال البلاغات والتحقق منها ( )

ج. تصوير التجاوزات بالفيديو ( )

د. المراقبة المباشرة للدعاية الانتخابية ( )

هـ. المراقبة المباشرة للتصويت ( )

و. المراقبة المباشرة للفرز ( )

ز. لجان اتصال لإبلاغ الجهات المعنية بالتجاوزات ( )

ح. أخرى (تذكر) .....

رابعاً: السلبيات التي كشفت عنها مراقبة منظمات المجتمع المدنى للانتخابات التشريعية:-

(١٧) ما هي السلبيات التي كشفت عنها مراقبة الانتخابات التشريعية؟

	نعم	إلى حد ما	لا
١.السلبيات المرتبطه بالجداول الانتخابيه :-			
أ- وجود أسماء أطفال وموتى في كشوف الانتخابات	( )	( )	( )
ب- استبعاد منظم لبعض أسماء مؤيدي بعض المرشحين	( )	( )	( )
٢-السلبيات المرتبطه بألتزام المرشحين بالظوابط الانتخابيه :-			
أ- خرق بعض مواد القانون الانتخابي من قبل بعض المرشحين	( )	( )	( )
ب- تجاوز حدود المصروفات للدعاية الانتخابية لبعض المرشحين	( )	( )	( )
ج- استمرار الدعاية الانتخابية في يوم الانتخابات من قبل بعض المرشحين	( )	( )	( )
د- تجاوزات ضد بعض مرشحي المعارضة	( )	( )	( )
هـ- تجاوزات ضد بعض مرشحي المستقلين	( )	( )	( )
و- تجاوزات ضد بعض مرشحي الحزب الحاكم	( )	( )	( )
ذ- توزيع هدايا عينية على المواطنين	( )	( )	( )
ح- توزيع مقابل مادي على المواطنين	( )	( )	( )
ط- تهديد القائمين لبعض حملات الدعاية الانتخابية للمرشحين	( )	( )	( )
ك- إزالة لافتات بعض المرشحين من المعارضة والمستقلين	( )	( )	( )
ل- وجود بطاقات تصويت عليها صور مرشحين	( )	( )	( )

٣.السلبيات المرتبطه بتدخل اجهزه الدوله المسؤله عن العمليه الانتخابيه :-

أ- إعاقة الدولة للدعاية الانتخابية لبعض المرشحين ( ) ( ) ( )

ب- عدم إتاحة فرص متكافئة في عرض برامج المرشحين في وسائل الإعلام ( ) ( ) ( )

ج- استغلال بعض المسئولين لمؤسساتهم في الدعاية لمرشحي الحزب الحاكم ( ) ( ) ( )

د- تعليق لافتات على بعض المؤسسات الحكومية ( ) ( ) ( )

هـ- تدخل بعض مؤسسات الدولة بالثواب والعقاب على موظفيها لاختيار مرشحي الحزب الحاكم ( ) ( ) ( )

و- عرقلة دخول الكثير من المراقبين لمقرات الاقتراع والفرز ( ) ( ) ( )

ذ- تدخل السلطات الأمنية لترويع المصوتين ( ) ( ) ( )

ح- انتهاك السلطات الأمنية لسرية الاقتراع ( ) ( ) ( )

ك- إغلاق اللجان الانتخابية في بعض الوقت لحجج غير منطقية ( ) ( ) ( )

ل- عدم السماح لمندوبي المرشحين بحضور عملية الاقتراع والفرز ( ) ( ) ( )

م- تدخل السلطات الأمنية لتعطيل الدعاية الانتخابية للمعارضة والمستقلين ( ) ( ) ( )

٤-السلبيات المرتبطه بسير العمليه الانتخابيه :-

أ- انتشار الفوضى وعدم النظام في اللجان ( ) ( ) ( )

ب- التصويت الجماعي لمجموعات ليست في دائرتها ( ) ( ) ( )

ج- عدم توافر الحبر السري أو التجاوز عن استخدامه واستخدام حبر غيره ( ) ( ) ( )

د- وجود حالات تصويت بالإنابة (كتصويت الرجل لزوجته) ( ) ( ) ( )

هـ- الدعاية لمرشحي الحزب الحاكم داخل اللجان ( ) ( ) ( )

و- تجاوز بعض أعضاء الهيئات القضائيه ( ) ( ) ( )

ذ- انتشار التصويت بدون التأكد من بطاقة الناخب الشخصية ( ) ( ) ( )

خامسا: إيجابيات وسلبيات تجربة مراقبة منظمات المجتمع المدني للانتخابات التشريعية:-

(١٥)ما هي الاهداف التي تحققت عن تجربة مراقبة منظمات المجتمع المدني في مصر؟

	إلى نعم	حد ما	لا
أ- تلقي غرف العمليات شكاوى كثيرة وإيفاد فرق للتحقق وإبلاغ الجهات المعنية	( )	( )	( )
ب- انضمام المزيد من الأعضاء للمراقبة	( )	( )	( )
ج- التواجد الإيجابي للمراقبين	( )	( )	( )
د- تفاعل المواطن المصري ومحاولته المشاركة	( )	( )	( )
هـ- تقليل المخالفات من قبل الدولة ومؤسساتها	( )	( )	( )
و- الحياد الأمني بالمقارنة بالانتخابات السابقة	( )	( )	( )
ذ- الحياد الإعلامي بالمقارنة بالانتخابات السابقة	( )	( )	( )
ح- موقف القضاء المحايد بشكل عام	( )	( )	( )

(١٦)ما هي السلبيات التي تكشفت عن تطبيق تجربة مراقبة منظمات المجتمع المدني للانتخابات التشريعية؟

	إلى نعم	حد ما	لا
أ- عدم كفاية المراقبين	( )	( )	( )
ب- عدم إعداد المراقبين بشكل كاف لتلك العملية	( )	( )	( )
ج- عدم التنسيق بين منظمات المجتمع المدني المعنية بالمراقبة	( )	( )	( )
د- عرقلة الدولة لبعض أنشطة المراقبين	( )	( )	( )
هـ- عدم حياد المراقبين	( )	( )	( )

(١٧)ما هي أهم المقترحات من وجهة نظرك لزيادة كفاءة التجربة؟

أ- تشكيل لجنه قوميه تضم كافة المنظمات المدنيه التى تراقب الانتخابات ( )

ب-توفير منظمات المجتمع المدنى العدد الكافى من المراقبين ( )

ج- التدريب الكافى للمراقبين ( )

د- أعطاء صلاحيات أكبر للمراقبين ( )

هـ-وضع ميثاق شرف أخلاقى للمراقبة ( )

و- وضع قواعد لتأمين وحمايه المراقب ( )